



مجلة البحوث المالية والتجارية
المجلد (22) – العدد الأول – يناير 2021



أثر مستوي وجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة على الأداء المالي للشركات -
دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة بسوق المال السعودي

**The Impact of the Level and Quality of Disclosure about
Sustainability Reports on Corporate Financial Performance - An
Applied Study on the Industrial Companies Listed in the Saudi
Capital Market**

دكتورة نجاة محمد مرعي يونس

أستاذ المحاسبة المساعد بقسم المحاسبة - كلية الأعمال

جامعة جدة - المملكة العربية السعودية

رابط المجلة: <https://jsst.journals.ekb.eg/>

مستخلص البحث:

هدف البحث إلى توضيح أهمية تقارير الاستدامة واختبار أثر مستوي وجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة على الأداء المالي للشركات في سوق المال السعودي. ولتحقيق ذلك الهدف تم الرجوع إلى الدراسات السابقة والبحوث ذات الصلة، مع إجراء دراسة تطبيقية لعينة مكونة من (60) شركة من الشركات المساهمة الصناعية المدرجة في سوق المال السعودي خلال السلسلة الزمنية (2019-2015م)، وقد تم تحليل البيانات من خلال برنامج (SPSS 17.0) باستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة والرقابية التي اقترحتها الباحثة، وتم قياس الأداء المالي للشركات بكلاً من معدل العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، القيمة السوقية للأسهم، العائد على السهم، نسبة القيمة السوقية / القيمة الدفترية للسهم، وتم بناء مؤشر لقياس مستوي الإفصاح عن تقارير الاستدامة ومؤشر آخر لقياس جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة، وتم قياس المتغيرات الرقابية بكلاً من نسبة الرافعة المالية ومعدل دوران الأصول. وبناءً على نتائج تحليل الانحدار توصلت الدراسة إلى أهمية الإفصاح عن تقارير الاستدامة ضمن التقارير المالية السنوية للشركات، ووجود تأثير ذات دلالة إحصائية لمستوي الإفصاح عن تقارير الاستدامة على الأداء المالي للشركات، وأيضاً توصلت إلى عدم وجود تأثير ذات دلالة إحصائية لجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة على الأداء المالي للشركات. وتوصي الدراسة بضرورة إصدار معيار محاسبي يختص بالإفصاح عن تقارير الاستدامة، وضرورة إدراج مقررات التنمية المستدامة ضمن المقررات الأكاديمية في الجامعات السعودية، بالإضافة إلى عقد اجتماعات لأعضاء سوق المال السعودي والهيئات الرقابية والتنظيمية والشركات لإيجاد حلول للعقبات التي تمنع الشركات من إعداد تقارير الاستدامة مع إجراء المزيد من البحوث العلمية في هذا المجال.

كلمات مفتاحية: الإفصاح عن تقارير الاستدامة، الأداء المالي للشركات، جودة تقارير الاستدامة، المبادرة العالمية للتقارير، المسؤولية الاجتماعية للشركات، سوق المال السعودي، الشركات الصناعية السعودية.



Abstract:

The aim of the research is to clarify the importance of Sustainability Reports and test the impact of the level and quality of disclosure about sustainability reports on the corporate financial performance in the Saudi capital market. To achieve this goal, previous studies and related research were referred to, with an applied study of a sample of (60) industrial companies listed in the Saudi capital market during the time series (2015-2019), and the data were analyzed through the (SPSS 17.0) using Multiple linear regression analysis for test the relationship between the dependent, independent and controls variables proposed by the researcher, and corporate financial performance was measured by both return on assets (ROA), return on equity (ROE), market value per shares (MV), Earnings per share (EPS), the ratio of the market value / book value per share (MV/BV), and an index was built to measure the level of disclosure about sustainability reports and another indicator to measure the quality of disclosure about sustainability reports, control variables were measured by both the leverage and the asset turnover. Based on the results of the regression analysis, the study concluded the importance of disclosure about sustainability reports within the annual financial reports of companies, and there is a statistically significant impact of the level of disclosure about sustainability reports on corporate financial performance and concluded that there is no statistically significant impact of the quality of disclosure about sustainability reports on corporate financial performance. The study recommends the need to issue an accounting standard for the disclosure about sustainability reports, and the need to include sustainable development subject within the academic courses in Saudi universities, in addition to holding meetings for members of the Saudi capital market, control and regulatory bodies and companies to find solutions to the obstacles that prevent from preparing sustainability reports and carrying out further scientific research in this area.

Keywords:

Disclosure about Sustainability Reports, Corporate Financial Performance, Sustainability Reporting Quality, Global Reporting Initiative (GRI), Corporate Social Responsibility (CSR), Saudi Capital Market, Saudi Industrial Companies.

المقدمة:

يمثل الأداء المالي محوراً رئيسياً لمعرفة مدي نجاح أو فشل الشركات في خططها وقراراتها الاستثمارية، وتهدف الشركات إلى تعظيم قيمتها من خلال زيادة القيمة السوقية للأسهم، وتعتبر أسعار الأسهم مقياساً هاماً لقرارات المستثمرين حيث أن ارتفاع أسعار الأسهم يؤثر على ثقة المستثمرين نحو أداء الشركة، لذا يحتاج المستثمر في البورصة إلى الكثير من المعلومات التي تساعده في اتخاذ القرار الاستثماري المناسب، ولقد اتجه الباحثون في مجال الاستثمار والتحليل المالي إلى تطوير مقاييس لتقييم الأداء المالي، ومن أهم العوامل التي تؤثر على الأداء المالي للشركات الإفصاح عن تقارير الاستدامة، فالاستدامة ضرورية لنجاح الشركات على المدى الطويل وزيادة القدرة التنافسية لها. (الفار، 2018)

تعتبر التنمية المستدامة من المفاهيم التي نالت كثير من الاهتمام سواء من الناحية الاقتصادية أو البيئية أو الاجتماعية من أجل تعظيم رفاهية الإنسان في الوقت الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها، وفي ضوء عولمة الأسواق المالية والتطورات التقنية والمعلوماتية التي يشهدها العالم أصبح الإفصاح الإجمالي لا يلبي الاحتياجات المتعددة لمستخدمي التقارير، وأصبح أصحاب المصالح أكثر طلباً للمعلومات البيئية والاجتماعية عند صياغة استراتيجية الشركات وفي اتخاذ القرارات. كما زاد الاهتمام مؤخراً بالتقارير غير المالية والتي من أهمها تقارير الاستدامة، وتهدف تقارير الاستدامة إلى تقييم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتوصيل المعلومات المالية وغير المالية إلى أصحاب المصالح، ولم تكن المملكة العربية السعودية بمنأى عن التطورات العالمية حيث تبنت رؤية وطنية طموحة، تركز على ثلاثة محاور وهي: المجتمع الحيوي، والاقتصاد المزدهر، والوطن، وتتوافق هذه المحاور مع ركائز الاستدامة للشركات. وأعلنت عن (13) برنامجاً لتحقيق رؤية المملكة 2030، نتناول هذه البرامج أهمية رفع وعي الشركات بمفهوم الاستدامة بأبعاده الثلاثة، وضرورة الإفصاح عنه في التقارير.

وعلى الرغم من تمتع المملكة السعودية بمجموعة من النظم المتوافقة مع مفهوم استدامة الشركات ومعايير المبادرة العالمية للتقارير GRI، وجميعها ملزمه بالفعل للشركات منها نظم الحفاظ على البيئة وطبيعة المواد والموارد، ونظم العمل، ونظم الحوكمة، إلا أن إعداد تقارير الاستدامة ما زال أمراً اختيارياً، وحتى الآن فإنه لا يوجد قانون او معيار يلزم الشركات بالإفصاح عن تلك التقارير. وقد يقتصر الإفصاح عن الجهود والمبادرات المبذولة من جانب الشركات في مجال تحقيق التنمية المستدامة والتي تعلن عنها في المواقع الرسمية للشركات أو بعض تقارير مجالس الإدارة.



وفي الدول المتقدمة تزايد الإفصاح عن تقارير الاستدامة، ولكنه ما زال يتم بشكل طوعي (Philipova, 2020)، وأكدت شركة Corporate Knights - وهي شركة تهتم بالأبحاث ونشر الممارسات التجارية الإيجابية وترتيب أداء الاستدامة للشركات مقرها في تورونتو بكندا- عند إصدار تقريرها عن البورصة أن أكبر الشركات في العالم لا تقوم بالإفصاح عن أداء الاستدامة بشكل كاف مما يعرقل وصول المستثمرين إلى البيانات، بينما تصدرت بورصة هلسنكي للأوراق المالية ترتيب الإفصاح عن الاستدامة في حين أن معظم الشركات لم تفصح، وهذا يشكل فجوة عند إعداد التقارير خاصة مع تزايد اهتمام المستثمرين وأصحاب المصالح بالاستدامة (Corporate Knights report, 2020). ويوجد توجه في بعض الدول لوضع إطار قانوني يلزم الشركات بالإفصاح عن تلك التقارير وفقاً لمعايير موحدة. وهناك دول أخرى تبنت قوانين ملزمة للشركات بهدف الإفصاح عن أدائها في تقارير الاستدامة مثل فرنسا والسويد، الدنمارك، وسنغافورة، واليابان، الهند، ولقد فرضت هذه الدول مجموعة من التشريعات لضمان سلامة التقارير أهمها: ضرورة اعتماد تقارير الاستدامة من مدقق متخصص، ويؤدي فشل المدققين إلى فرض عقوبات مالية، وفي فرنسا يؤدي عدم الإفصاح عن تقارير الاستدامة إلى إلغاء الجمعية العامة للمساهمين مع تغريم رئيس الشركة بمبلغ يصل إلى 9000 يورو بالإضافة إلى عقوبة السجن.

وعلى مستوى المنطقة العربية، شهد تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات تقدماً ملحوظاً ولكنه ما زال قاصر على الخدمات والتبرعات كما هو الحال في بعض الدول المتقدمة نظراً لغياب الفكر المؤسسي، وسيطرة المفهوم الخيري وعدم وجود كيان متخصص يعمل على خلق شراكه حقيقية بين القطاعين الخاص والعام والمجتمع المدني. لذا فإن معظم الشركات لا تعي مفهوم المسؤولية الاجتماعية بمعناها الواسع والذي يشمل الالتزام باللوائح والقوانين، ومراعاة الجوانب البيئية والصحية، وحقوق العاملين، وتطوير المجتمع المحلي، والالتزام بالمنافسة العادلة، والبعد عن ارضاء العملاء، فالشركات التي تتبنى المسؤولية الاجتماعية تزيد أرباحها 18% عن الشركات التي ليس لديها مبادرات اجتماعية (الأسرج، 2018)، وفي المملكة العربية السعودية رغم الأهمية الكبيرة لضرورة قيام الشركات بالإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية، إلا أن الاهتمام به لم يرق للمستوى المأمول ولم يزل محدوداً لأسباب منها؛ أن المعايير المحاسبية لا تتضمن أي معيار يتعلق بالأداء الاجتماعي، وبحسب علم الباحثة فإنه أيضاً لا يوجد في المملكة العربية السعودية أي قانون يتضمن نظاماً أو لائحة مستقلة تنظم الإفصاح عن تقارير الاستدامة.

ومؤخراً أصبحت تقارير الاستدامة أكثر طلباً، وتسعى الشركات للاستجابة لتوقعات أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالمقاييس المالية وغير المالية. وقد أدى الاهتمام العالمي بتلك التقارير والإفصاح عنها إلى خلق فرصاً وتحدي للمحاسبين وذلك من خلال توسيع مسؤولياتهم اتجاه الحوكمة وإدارة المخاطر والإدارة الإستراتيجية والتنمية المستدامة، وذلك يتطلب تطوير مهارات المحاسبين من أجل إعداد والإفصاح عن تقارير الاستدامة (البارودي، 2017)، وكذلك القيام بالعديد من الدراسات التي تبحث في العلاقة بين الإفصاح عن تقارير الاستدامة والأداء المالي للشركات، وقد جاءت نتائج هذه الدراسات مختلفة أما لا توجد علاقة بينهما أو وجود علاقة قد تكون طردية أو عكسية بين تقارير الاستدامة والأداء المالي للشركات. (المنتدى السياسي رفيع المستوى، 2018)

مشكلة الدراسة:

لقي موضوع تقارير الاستدامة اهتمام العديد من الباحثين والمنظمات الدولية لما لها من آثار إيجابية على الأداء المالي والتنافسي للشركات وخلق قيمة لأصحاب المصالح وترشيد قرارات المستثمرين. ومؤخراً أهتمت المملكة العربية السعودية بقضايا المجتمع والبيئة، وتزايدت مطالبات المجتمع السعودي بضرورة أن تقوم الشركات بدورها وتحمل مسؤولياتها تجاه المجتمع (الخيال ومفتي، 2003)، لذا بدأت بعض الشركات بتبني برامج ومبادرات للمسؤولية الاجتماعية والعمل على تشجيع ومشاركة العاملين في تلك البرامج، ومن هذه الشركات البنك الأهلي التجاري، مصرف الراجحي، ومجموعة صافولا (قرني، 2014)، وعلي الرغم من ذلك وجد أن الإفصاح عن تقارير الاستدامة ما زال محدوداً للغاية، وأن الشركات التي تولي اهتمام في مجال المسؤولية الاجتماعية لا تفصح عنها إلا بعبارات موجزة في التقرير المالي السنوي، أو موقع الشركة الإلكتروني، وتم تأكيد ذلك من خلال مراجعة قاعدة بيانات المبادرة العالمية للتقارير GRI وجد أن عدد الشركات السعودية التي أفصحت عن تقارير الاستدامة السنوية طوعية كان منخفضاً للغاية، إذ يبلغ (19) شركة متنوعة الحجم والقطاع، ويعد هذا العدد ضعيف جداً بالنسبة لاقتصاد المملكة العربية السعودية، وكان أكثر الشركات إصداراً لتلك التقارير هي الشركة السعودية للكهرباء بعدد (11) تقريراً إلا أن هذه التقارير لا تتبع المعايير الخاصة بالمبادرة العالمية للتقارير GRI بالرغم من أنها تغطي أغلبها، فقد تناولت شركة الكهرباء في تقاريرها المالية كلا من أنشطتها المالية ومواردها البشرية واستثماراتها، والمساهمين، والابتكارات، ومسئوليتها البيئية والمجتمعية، وأخيراً قوائمها المالية وتوقعاتها المستقبلية. (مطر & الدعاس، 2015)

ومما سبق يتضح أن مستوى الإفصاح عن تقارير الاستدامة في الشركات السعودية لم يصل بعد إلى ما وصل إليه في الدول المتقدمة، وعدم إفصاح الشركات عن تلك التقارير أدى إلى إعطاء انطباع على أن



الشركات لا تقوم بدورها في المسؤولية الاجتماعية (تقرير تمكين للاستشارات الإدارية والتنموية، 2007)، لذا هناك ضغوط متزايدة علي تلك الشركات بضرورة التوسع في الإفصاح وتوفير معلومات عن الأداء البيئي والاقتصادي والاجتماعي والحوكمة وعدم الاقتصار على الإفصاح عن الأداء المالي الذي يتطلبه إطار الإفصاح الالزامي مع تقديم تقارير عن تأثيرها على المجتمع وكيفية إدارتها لهذا التأثير.

وباطلاع الباحثة على التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية المدرجة بسوق المال السعودي، والتقارير السنوية لمجلس الإدارة لوحظ أن أغلب الشركات تعرض أداءها المالي باستخدام المقاييس الاقتصادية فقط، وتتجاهل المعايير الاجتماعية والبيئية، وهذا غير كافياً فقد لا يرغب المساهمون في الاستثمار في الشركات التي لا تتبع مساراً مسؤولاً اجتماعياً أو تعمل بطريقة صديقة للبيئة، مما ترتب عليه وجود انخفاض شديد في مستوى وجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة، والتي قد تؤثر بالسلب على الأداء المالي للشركات. لذا أتضح وجود قصور في الإفصاح الحالي في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، حيث إنهم في حاجة شديدة إلى الإفصاح عن العديد من البنود غير المالية والتي لا توفرها القوائم المالية التقليدية بهدف اتخاذ قرارات الاستثمار وتقييم أداء الشركات، وتمثل تقارير الاستدامة الأداة الفعالة لسد الفجوة المعلوماتية بين إدارة الشركة وأصحاب المصالح حيث إنها توفر معلومات مالية وغير مالية متعلقة بالأداء البيئي والاقتصادي والاجتماعي.

من هذا المنطلق رأت الباحثة أنه من الضروري التعرف على العوامل التي تؤثر على الأداء المالي للشركات الصناعية السعودية، والقيام بدراسة لمعرفة مستوى ما تقوم به الشركات الصناعية المساهمة السعودية المدرجة بسوق الأوراق المالية من إفصاح عن أنشطتها في مجال خدمة المجتمع. (الاستعراض الطوعي الوطني الأول للمملكة العربية السعودية، 2018)، وأيضاً معرفة هل هناك علاقة بين مستوى وجودة تقارير الاستدامة والأداء المالي للشركات الصناعية المدرجة بسوق المال السعودي لسد الفجوة البحثية للدراسات السابقة والتي وجد تعارض بين نتائجها، الأولى: عدم وجود علاقة بين الإفصاح عن تقارير الاستدامة والأداء المالي للشركات، الثانية: وجود علاقة بين تقارير الاستدامة والأداء المالي، الثالثة: عدم الاهتمام بالإفصاح عن تقارير الاستدامة، مما يتطلب المزيد من البحث والتحليل للتعرف على طبيعة العلاقة. وبالتالي يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

"ما هو أثر مستوى وجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة على الأداء المالي للشركات الصناعية المدرجة بالبورصة السعودية؟" ويتفرع من هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

(1) ما هو أثر مستوي الإفصاح عن تقارير الاستدامة على الأداء المالي للشركات الصناعية السعودية؟

(2) ما هو أثر جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة على الأداء المالي للشركات الصناعية السعودية؟

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية للدراسة:

يكتسب هذا البحث أهميته العلمية من الاعتبارات التالية:

1. توضيح أهمية الإفصاح عن تقارير الاستدامة، وقياس أثره على الأداء المالي للشركات.
2. قلة الدراسات التي اهتمت بالإفصاح عن تقارير الاستدامة في البيئة السعودية، وتعتبر الدراسة بحثاً إضافياً في مجال اختبار العلاقة بين مستوي وجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة والأداء المالي للشركات، نظراً لندرة الأبحاث المحاسبية التي تناولت هذه العلاقة.
3. حاجة أصحاب المصالح إلى زيادة مستوي الإفصاح والشفافية في التقارير المالية، وتمثل تقارير الاستدامة الأداة التي يمكنها تحقيق ذلك لما لها من آثار إيجابية على أداء الشركات وترشيد قرارات المستثمرين.

الأهمية العملية للدراسة:

يكتسب هذا البحث أهميته العملية من الاعتبارات التالية:

1. على مستوي المستثمرين: تساعد تقارير الاستدامة المستثمرين الحاليين والمرتقبين على اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.
2. على مستوي السوق: توفر تقارير الاستدامة معلومات عن الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للشركات، والتي تمثل محدد أساسي لكفاءة سوق الأوراق المالية.
3. على مستوي الدولة: تدعم رؤية التنمية المستدامة للمملكة العربية السعودية 2030 وذلك من خلال تشجيع الإفصاح عن تقارير الاستدامة واتباع متطلبات GRI، لما لها من آثار إيجابية على تحسين الأداء المالي للشركات.

هدف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في اختبار أثر مستوي وجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة على الأداء المالي للشركات في البيئة السعودية، ولتحقيق ذلك تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:



1. دراسة وتحليل ماهية تقارير الاستدامة وأهميتها، والتعرف على مؤشرات تقارير الاستدامة المختلفة.
2. اختبار العلاقة بين مستوي جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة والأداء المالي في بيئة الاعمال السعودية.

فروض الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وتحقيق أهدافها، تعتمد الدراسة على اختبار فروض العدم الرئيسية التالية:

- (1) لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لمستوي الإفصاح عن تقارير الاستدامة على الأداء المالي للشركات.
- (2) لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة على الأداء المالي للشركات.

حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة على اختبار أثر مستوي جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة على الأداء المالي للشركات التي تنتمي إلى القطاعات الصناعية المدرجة في سوق المال السعودي خلال السلسلة الزمنية (2015-2019م).

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الاستنباطي والاستقرائي للقيام بنوعين من الدراسات:

- (1) الدراسة النظرية: وتتضمن دراسة وتحليل ما ورد بالفكر المحاسبي عن الإفصاح عن تقارير الاستدامة وأهميتها وعلاقتها بالأداء المالي للشركات وذلك من خلال الكتب والدوريات العربية والأجنبية والرسائل العلمية ذات الصلة.
- (2) الدراسة التطبيقية: وتهدف هذه الدراسة إلى اختبار أثر مستوي جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة على الأداء المالي للشركات الصناعية في سوق المال السعودي.

خطة الدراسة:

في سبيل تحقيق أهداف الدراسة، تم تقسيم هذه الدراسة إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: عرض وتحليل الدراسات السابقة.
- المبحث الثاني: دور الإفصاح عن تقارير الاستدامة على الأداء المالي للشركات.

المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية.

النتائج والتوصيات

المبحث الأول: عرض وتحليل الدراسات السابقة

1/1 عرض الدراسات السابقة:

1/1/1 دراسة (Alsayegh et al., 2020):

هدفت الدراسة إلى تحليل واختبار تأثير الإفصاح عن المعلومات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) على أداء الاستدامة المؤسسية EES (الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي)، ولتحقيق هدف الدراسة واختبار الفروض فقد تم تجميع وفحص معلومات الشركات العامة في آسيا من قاعدة بيانات توماس رويترز وبلغ عددها 1244 شركة خلال الفترة (2017-2005م). وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الإفصاح عن ESG وأداء الاستدامة المؤسسية، وأن الإفصاح عن تنفيذ الاستراتيجيات البيئية والاجتماعية ضمن نظام فعال لحوكمة الشركات لجميع أصحاب المصلحة يخلق ميزة تنافسية ويعزز أداء الاستدامة المؤسسية، وتظهر النتائج أيضاً أن الأداء البيئي والأداء الاجتماعي مرتبطان بشكل إيجابي وكبير بالأداء الاقتصادي المستدام، مما يشير إلى أن القيمة الاقتصادية للشركة وخلق قيمة للمجتمع مترابطان وذلك تماشيًا مع نظرية أصحاب المصلحة ونظرية القيمة المشتركة. وأوصت الدراسة بإجراء مزيد من الدراسات المستقبلية للبحث في هذه العلاقة مع أخذ متغيرات أخرى في الحسبان كتغيرات الدورة الاقتصادية مثل النمو الاقتصادي أو الركود الناجم عن الكوارث الطبيعية أو جائحة Covid-19، أو البحث في العلاقة بين حوكمة الشركات وإداء الاستدامة بين الشركات الآسيوية.

2/1/1 دراسة (Oncioiu et al., 2020):

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين تقارير الاستدامة المؤسسية والأداء المالي للشركات الرومانية، وتم اختبار الفروض من خلال تصميم قائمة استبيان قياسي موجهة إلى (320) مدير بهدف دراسة آراء كبار المديرين في رومانيا حول تقارير الاستدامة المؤسسية، وتتكون من 20 سؤالاً للمعايير الاقتصادية، و18 للمعايير الاجتماعية، و25 للمعايير البيئية لقياس الأداء وذلك بناءً على متطلبات مؤشرات GRI 3.1. وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح عن تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات في رومانيا يخلق فرصاً جديدة لتحسين ممارسات الإدارة وزيادة الأداء المالي للشركات بغض النظر عن حجم الشركة، ويساعد كلاً من أصحاب المصلحة والإدارة فيما يتعلق بالقرارات واللوائح البيئية، وأن



مؤشرات التقارير الاجتماعية للشركات يتم دمجها في تقارير الأداء المالي بهدف أن تحول الاستدامة إلى قيمة ملموسة لجميع الأطراف المعنية، وتوصلت أيضاً إلى أن العلاقات الإيجابية بين مستوى التقارير المؤسسية ونتائج الأداء المالي يمكن أن تشجع المزيد من المنظمات على المشاركة في أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات والإبلاغ عنها بموضوعية وشفافية.

3/1/1 دراسة (الفضلي & الدوعاجي، 2020):

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الإفصاحات غير المالية لتقارير الأعمال المتكاملة على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، وتم استخدام المنهج الوصفي القائم على أسلوب تحليل المحتوى لعينة من المصارف التجارية بلغ عددها (6) مصارف وذلك خلال الفترة (2012-2015)، وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى الإفصاحات غير المالية لتقارير الأعمال المتكاملة متدنية نسبياً، وعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاحات غير المالية لتقارير الأعمال المتكاملة ككل على كلا من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية المدرجة بسوق المال الليبي، كما تم دراسة أثر كل إفصاح من الإفصاحات غير المالية لتقارير الأعمال المتكاملة (الإفصاح غير المالي المتعلق بالمعلومات الإدارية والإستراتيجية، الإفصاح غير المالي المتعلق بالمخاطر، الإفصاح غير المالي المتعلق بالحوكمة، الإفصاح غير المالي المتعلق بالمعلومات الاجتماعية) على العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وأظهرت النتائج أن جميع الإفصاحات ليس لها تأثير معنوي موجب. وأوصت الدراسة بضرورة قيام البنوك بتقديم إفصاحات غير مالية في تقاريرها السنوية لما لها من تأثير إيجابي على تحسين مستويات الإفصاح والأداء المالي للبنوك مع إجراء دراسات مستقبلية تبحث في هذه العلاقة وبالتطبيق على قطاعات أخرى.

4/1/1 دراسة (أبو عمارة، 2019):

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى الإفصاح عن المسؤولية البيئية في الشركات المساهمة السعودية، واعتمدت في اختبار الفروض على عينة تتكون من (143) شركة من الشركات المدرجة في سوق الأسهم (تداول) للقطاعات المختلفة للأعمال، وتم استخدام أسلوب التحليل الإحصائي SPSS لتحليل الاستبانات، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات المساهمة السعودية لا تتحمل مسؤولياتها البيئية بالمستوي المطلوب، وأيضاً لا تفصح عن أنشطتها البيئية. وبناء على تلك النتائج فقد أوصى الباحث بضرورة قيام المنظمات المهنية والجهات المهتمة بالمسؤولية البيئية مثل مؤسسات حماية البيئة بتنظيم دورات فاعلة، وكذلك التواصل مع الجامعات والمراكز الأكاديمية لبيان المسؤولية البيئية الملقة على الشركات وطرق الإفصاح عنها في القوائم المالية، وضرورة قيام الهيئة السعودية للمحاسبين

القانونيين مع الاستعانة بالأكاديميين والمنظمات المهنية بتطوير معيار الإفصاح عن المسؤولية البيئية، مع إلزام الهيئات المشرفة على سوق المال بالإفصاح عن المسؤولية البيئية للشركات.

5/1/1 دراسة (المطارنة، 2019):

هدفت الدراسة إلى توضيح أثر الإفصاح عن عمليات الاستدامة على الأداء المالي لشركات في عمان، ولاختبار الفروض فقد تم جمع البيانات من خلال التقارير السنوية لعدد (13) شركة من شركات التعدين والصناعات الاستخراجية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي عن الفترة (2012 - 2015م)، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وتحليل المحتوى للتقارير السنوية، مع اختبار الارتباط الخطي المتعدد والإحصاء الوصفي. وتوصلت الدراسة إلى وجود ضعف في مستوى الإفصاح عند بعض الشركات خاصة في البعدين البيئي والاجتماعي، وتأثر الأداء المالي للشركات بمستوي الإفصاح عن أبعاد الاستدامة المختلفة، مع وجود نتائج متباينة بين عملية الإفصاح عن الاستدامة والأداء المالي للشركات. وقد أوصت الدراسة بأن تقوم الشركات بالإفصاح عن مؤشرات الاستدامة وإدراجها ضمن أهدافها وسياساتها حيث إنها تؤدي إلى زيادة الأداء المالي، وأن تقوم بالإفصاح على نطاق أوسع لا يقتصر فقط على مجموعة محددة من أصحاب المصلحة.

6/1/1 دراسة (بخيت وآخرون، 2019):

هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين تقارير الاستدامة والأداء المالي للشركات العقارية المدرجة في المؤشر المصري للمسؤولية الاجتماعية، ولتحقيق هدف الدراسة تم تجميع وفحص التقارير المالية السنوية للشركات العقارية وعددها (6) شركات بواقع (1181) مشاهدة خلال الفترة (2017-2010م)، وقد تم قياس الأداء المالي بكل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ونسبة الرفع المالي ونسبة السيولة، وقياس تقارير الاستدامة من خلال ثلاث متغيرات مستقلة وهي البنود الخاصة بمحور الحوكمة ومحور البيئة والمجتمع ومجموع المحورين تمثل تقارير الاستدامة، وتم استخدام تحليل الانحدار اللوجيستي للبيانات باستخدام برنامج SPSS، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقارير الاستدامة والأداء المالي، ووجود علاقة طردية بين محور الحوكمة والأداء المالي للشركات، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين محور البيئة والمجتمع ومعدل العائد على حقوق الملكية، بينما توصلت إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين محور البيئة والمجتمع وكلا من معدل العائد على الأصول ونسبة الرفع المالي ونسبة السيولة. وأوصت الدراسة بضرورة التزام كافة الشركات في البورصة المقيدة وغير المقيدة بقواعد الحوكمة واتباع قوانين البيئة



ودمج الشركات في العمل المجتمعي من أجل تحقيق تنمية مستدامة، مع ضرورة إعداد تقارير الاستدامة طبقاً للمؤشر المصري أو المؤشرات العالمية نظراً لما تحققه من زيادة في الأرباح على المدى القصير والطويل.

7/1/1 دراسة (شعبان، 2019):

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر الإفصاح المحاسبي عن الاستدامة على قيمة الشركة بالتطبيق على الشركات المدرجة في مؤشر مسؤولية الشركات المصري S&P-EGX-ESG خلال الفترة (2017-2010م)، وقد تم استخدام منهج السلاسل الزمنية للوحدات المقطعية Panel Data، كما تم استخدام اختبار هوسمان في المفاضلة بين النموذجين لاختيار النموذج الملائم لبيانات الدراسة من خلال الاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews 09. وقد توصلت الدراسة إلى أفضلية نموذج الأثر الثابتة لبيانات الدراسة وفقاً لاختبار هوسمان سواء قبل إضافة مؤشر الإفصاح عن الاستدامة للنموذج أو بعد إضافته. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الإفصاح المحاسبي عن الاستدامة وبين القيمة السوقية للشركة، إلا أن القدرة التفسيرية لمتغير الإفصاح المحاسبي عن الاستدامة جاءت ضعيفة في تفسير التغيرات في قيمة الشركة، وقد ترجع تلك النتيجة إلى ضعف الوعي المجتمعي بدور الشركات ومسئوليتها تجاه البيئة والمجتمع، والعائد المتبادل الذي يعود على المجتمع وقيمة الشركة. وأوصت الدراسة بضرورة قيام الجهات المهنية بإدراج معيار أو تشريع يلزم الشركات بالإفصاح عن معلومات الاستدامة مع تطبيق قواعد الحوكمة والتي تتطلب الإفصاح عن البيانات المالية وغير المالية التي تعكس الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للشركات.

8/1/1 دراسة (عبده، 2019):

هدفت الدراسة إلى اختبار وتحليل أثر نفوذ المدير التنفيذي وهيكل الملكية على العلاقة بين الإفصاح عن أداء الاستدامة وقيمة الشركة، بالإضافة إلى اختبار وتحليل أثر الإفصاح عن أداء الاستدامة ونفوذ المدير المالي وهيكل الملكية على القيود المالية التي تواجه الشركات، ولقد تم التطبيق على عينة من الشركات المدرجة في مؤشر البورصة المصرية EGX100 والتي بلغ عددها (80) شركة خلال الفترة (2014-2018م). وتوصلت إلى وجود علاقة ارتباط طردية جوهرية بين الإفصاح عن أداء الاستدامة وقيمة الشركة، كما أن نفوذ المدير التنفيذي وهيكل الملكية كمتغيرين تفاعليين لا يغيرا اتجاه العلاقة (طرية أو عكسية) بين الإفصاح عن أداء الاستدامة وقيمة الشركة ولكنهما يغيرا قوة العلاقة بين الإفصاح عن أداء الاستدامة وقيمة الشركة بالزيادة أو النقص، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى

وجود علاقة ارتباط عكسية جوهرية بين الإفصاح عن أداء الاستدامة والقيود المالية التي تواجه الشركة، مع عدم تأثير كلا من نفوذ المدير التنفيذي وهيكل الملكية بصورة جوهرية على القيود المالية التي تواجهها الشركات. وأوصت الدراسة بضرورة إلزام الشركات المدرجة بالبورصة بالإفصاح عن أداء الاستدامة لأنه يساعد على زيادة قيمة الشركة وتقليل القيود المالية التي تواجهها عند محاولة حصول الشركة على تمويل خارجي لها.

9/1/1 دراسة (Li, et al., 2018):

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر الإفصاح عن أداء الحوكمة والأداء البيئي والاجتماعي ESG على قيمة الشركة، ولقد تم التطبيق على (350) شركة من الشركات المدرجة في مؤشر FTSE ببورصة لندن عن الفترة (2013-2004م)، وقد توصلت الدراسة إلى أن تحسين الشفافية وتعزيز ثقة أصحاب المصالح يلعبان دوراً هاماً في تحسين قيمة الشركة، مع وجود علاقة ارتباط إيجابية بين مستوي الإفصاح عن ESG وقيمة الشركة.

10/1/1 دراسة (Uwugbe et al., 2018):

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الإفصاح عن أداء الاستدامة وأداء الشركة، ولتحقيق هذا الهدف تم إجراء دراسة تطبيقية على عدد (10) من البنوك النيجيرية خلال الفترة (2014-2016م)، ولقد تم قياس الإفصاح عن أداء الاستدامة (كمتغير مستقل) من خلال الأبعاد الثلاثة وهي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتم قياس أداء الشركة (كمتغير تابع) من خلال القيمة السوقية لأسهم الشركة، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي جوهري للإفصاح عن أداء الاستدامة على القيمة السوقية لأسهم الشركة، لذا أوصت بإجراء المزيد من الدراسات المستقبلية للبحث في هذه العلاقة مع التطبيق على قطاعات أخرى بخلاف البنوك.

11/1/1 دراسة (Ching et al., 2017):

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين جودة تقارير الاستدامة (SR) والأداء المالي للشركات (CFP)، ولتحقيق هذا الهدف تم إجراء دراسة تطبيقية على جميع الشركات البرازيلية المدرجة في مؤشر الاستدامة المؤسسية عن الفترة (2008 - 2014م). وتم فحص (218) تقرير لعدد (51) شركة مختلفة وفقاً لإطار GRI 3,4 حيث تم إجراء تحليل المحتوى للتقارير في عام 2013، لعدد 34 شركة استخدمت 19 منها إصدار G3 من GRI و15 استخدمت G4، في عام 2014 كان يوجد 39 شركة منها 10 تستخدم G3، بينما استخدمت 29 شركة G4، لذلك، استند تحليل المحتوى إلى إطار G3 لـ



29 تقريراً وG4 لـ 44 تقريراً. ومن الملاحظ أنه قبل عام 2013 لم تستخدم أي من الشركات إصدار G4. وقد تم قياس الأداء المالي للشركات من خلال مجموعة من المؤشرات المحاسبية والسوقية كالعائد على الأصول، والعائد على حقوق المساهمين، ربحية السهم، التدفق النقدي التشغيلي، صافي الهامش، السعر / القيمة الدفترية، ومتغيرات التحكم مثل حجم الشركة، النفقات الرأسمالية، الرافعة المالية، وأيضاً تم قياس جودة تقارير الاستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية من خلال فحص جودة المعلومات التي تم الإفصاح عنها في تلك التقارير كالتالي: (أ) عندما يتم الإفصاح عن جميع المعلومات، يتم إعطاء درجة 1، (ب) عندما يتم الإفصاح عن جميع المعلومات تقريباً، تأخذ 0.75، (ج) عندما يتم الإفصاح عن المعلومات جزئياً، تأخذ 0.5، (د) عندما تم الإفصاح عن المعلومات لفترة وجيزة، تأخذ 0.25، (هـ) عندما لم يتم الإفصاح عن المعلومات، يتم إعطاء درجة صفر. وتم اختبار الفروض باستخدام التحليل الوصفي وتحليل الانحدار المتعدد للمتغيرات. وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يُعد عرض أداء الشركة باستخدام المقاييس الاقتصادية فقط كافياً، وبالتالي، يجب قياسه وفقاً للمعايير الاجتماعية والبيئية. وأيضاً لا يوجد إجماع واضح حول ما إذا كان الأداء المالي للشركات مرتبط بجودة تقارير الاستدامة، وعلى الرغم من تحسن الإفصاح عن الجودة على مدار سنوات الدراسة، إلا أن نتائج الأداء المالي لا تزال منخفضة. وبناءً عليه خلصت الدراسة إلى وجود علاقة محايدة بين الإفصاح عن جودة تقارير الاستدامة والأداء المالي للشركات.

12/1/1 دراسة (Zabihollah & LingTuo, 2017):

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الإفصاح الاختياري عن المعلومات غير المالية وأداء الشركات في مجال الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكومية. واعتمدت في اختبار الفروض على تحليل بيانات عينة لـ (580) شركة تقوم بالإفصاح الاختياري عن معلومات المنتج والمنافسة والصناعة والعملاء والاتجاهات التكنولوجية في تقاريرها لعام 2010. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط بين الإفصاح غير المالي وأداء الاستدامة، وأن محتوى المعلومات والدوافع الإدارية تلعب دوراً هاماً في تقييم الإفصاح غير المالي، وأن جودة الأرباح تمثل عاملاً أكثر وضوحاً في التأثير على الإفصاحات غير المالية لأغراض التنبؤ.

13/1/1 دراسة (فؤاد، 2016):

هدفت الدراسة إلى اختبار الآثار الإيجابية لتقرير الاستدامة في تحسين الأداء المالي والتنافسي لمنشآت الأعمال السعودية، ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على تحليل الدراسات السابقة لاستنباط الآثار الإيجابية لتقرير الاستدامة في تحسين الأداء المالي والتنافسي للشركات، مع إجراء دراسة

ميدانية لاستطلاع آراء المدراء الماليين والمحاسبين والمستثمرين الحاليين والمرقبين في سوق المال السعودي، وقد بلغت عينة الدراسة (183) مفردة. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك اهتمام متزايد من قبل منشآت الاعمال السعودية بالإفصاح عن تقارير الاستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ولكن لا يوجد دورية في الإفصاح عن تقارير الاستدامة مع عدم كفاية محتويات تقارير الاستدامة للمعلومات التي تلبي احتياجات أصحاب المصالح، وخلصت إلى أن الإفصاح عن تقارير الاستدامة سيؤثر بالإيجاب على تحسين مؤشرات الأداء المالي والتنافسي لمنشآت الاعمال السعودية. وأوصت الدراسة بضرورة تكامل جهود المنظمات لبناء إطار مفاهيمي للمحاسبة والإفصاح عن التنمية المستدامة مع تبني سوق المال السعودي خطة زمنية مستقبلية لإلزام الشركات بالإفصاح عن تقارير الاستدامة.

14/1/1 دراسة (قنديل، 2016):

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى إفصاح الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية السعودي عن التنمية المستدامة، مع فحص تأثير حجم الشركة، والربحية، والرفع المالي، وعمر الشركة، والقطاع الصناعي على الإفصاح عن الاستدامة. ومن خلال استعراض الدراسات السابقة تم اشتقاق فروض الدراسة، واختبار تلك الفروض تم إجراء دراسة تطبيقية لعينة من (54) شركة بسوق المال السعودي وتنتمي لعدة قطاعات صناعية. وباستخدام أسلوب تحليل المحتوي لتقارير الاستدامة وتقارير المسؤولية الاجتماعية والتقارير المالية السنوية وفقاً للإصدار الثالث المعدل لمبادرة التقرير العالمي G3.1 تم حساب مؤشر الإفصاح عن الاستدامة، وتم استخدام تحليل الانحدار، وتحليل التباين إحصائي الاتجاه، وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح عن الاستدامة كان منخفض نسبياً، وأن الإفصاح عن البعد الاقتصادي للاستدامة كان هو الأعلى يليه البعد الاجتماعي ثم البيئي، مع وجود تأثير إيجابي ومعنوي لكل من حجم الشركة، وعمر الشركة على الإفصاح عن الاستدامة حيث أن الشركات كبيرة الحجم أو الشركات الموجودة في السوق منذ فترة طويلة أكثر إفصاحاً عن الاستدامة من الشركات صغيرة الحجم أو الشركات الحديثة. كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير معنوي لدرجة ربحية الشركة أو درجة الرفع المالي على الإفصاح عن الاستدامة، وأن اختلاف القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه الشركة يؤدي إلى تباين في درجة الإفصاح عن الاستدامة وعن البعد البيئي للاستدامة دون أن يؤثر في درجة الإفصاح عن البعدين الاقتصادي والاجتماعي.

15/1/1 دراسة (الزامل، 2015):



هدفت الدراسة إلى تحديد مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية للشركات الصناعية السعودية والمدرجة في السوق السعودي، واختبار العلاقة بين مستوى الإفصاح وبعض خصائص الشركات وآليات الحوكمة. ولتحقيق أهداف الدراسة تم بناء مؤشر للمسؤولية الاجتماعية لقياس مستوى الإفصاح في التقارير السنوية للشركات محل الدراسة، واختبار فرضياتها تم إجراء دراسة تطبيقية على (27) شركة من شركات قطاع البتروكيماويات وقطاع الإسمنت خلال عام ٢٠١٣م، وتم استخدام معامل ارتباط بيرسون وتحليل التباين الأحادي. وتوصلت الدراسة إلى تباين مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية بين الشركات، كما أن مستوى الإفصاح كان ضعيفاً حيث تبين أن متوسط الإفصاح لم يتجاوز (٢٩,٣٪) وهذه تعتبر نسبة منخفضة نسبياً مقارنة بالدول المتقدمة، مع وجود علاقة إيجابية بين مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية وكلا من إجمالي الأصول، وإجمالي المبيعات، في حين وجود علاقة عكسية بين مستوى الإفصاح وكلا من عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، وعدد لجان مجلس الإدارة، كما توصلت إلى عدم وجود علاقة بين مستوى الإفصاح وكلا من عدد أعضاء مجلس الإدارة، وعدد اجتماعات مجلس الإدارة، وعمر الشركة، وكشفت عن عدم وجود فروق في مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات تبعاً للموقع الجغرافي للشركة.

16/1/1 دراسة (عيروط، 2015):

هدفت الدراسة إلى بيان أثر مستوى الإفصاح عن أبعاد الاستدامة على القيم السوقية لأسهم البنوك التجارية الأردنية، ولتحقيق هدف الدراسة تم إجراء دراسة تطبيقية على (13) بنك من البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (2011-2013م)، وتم اختبار الفروض بالاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية منها معامل الارتباط الخطي، واختبار Durbin-Watson، وتحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد. وتوصلت الدراسة إلى تأثير القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية بمستوى الإفصاح عن أبعاد الاستدامة (الاقتصادي، والبيئي، والاجتماعي) مع وجود تباين واضح في الإفصاح عن أبعاد الاستدامة وفي القيم السوقية للبنوك، مما يدل على الاختلاف في سعي البنوك لتحقيق أعلى مستويات من الإفصاح عن أبعاد الاستدامة، هذا بالإضافة إلى أن بعض بنود الإفصاح عن أبعاد الاستدامة والتي حددتها المبادرة العالمية لإعداد تقرير الاستدامة (GRI) لا تنطبق بشكل واضح على طبيعة عمل البنوك كمؤسسات مالية، وهذا يتوافق مع أن متوسط الإفصاح عن الجانب الاقتصادي كان هو الأعلى أما الإفصاح عن الجانب الاجتماعي فقد احتل المرتبة الثانية. وقد أوصت الدراسة بضرورة التركيز على الإفصاح عن البعد البيئي وزيادة مستواه لدى البنوك التجارية من خلال نشر الوعي البيئي والحفاظ على البيئة، وضرورة زيادة مستوى الإفصاح عن البعد الاجتماعي، والتقييم المستمر لمستوى

الإفصاح عن أبعاد الاستدامة، وتشجيع البنوك على الالتزام بجميع البنود التي حددتها المبادرة العالمية لاعداد تقرير الاستدامة (GRI) وتحفيزهم على إصدار تقارير الاستدامة لزيادة الشفافية.

17/1/1 دراسة (Aggarwal, 2013):

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير تقارير الاستدامة على الأداء المالي للشركات من خلال مراجعة الأدبيات، وتحاول هذه الورقة إجراء تحليل نقدي للدراسات السابقة على مدى العقد الماضي لفحص هذه العلاقة. وتوصلت الدراسة إلى وجود نتائج مختلطة تتراوح من الإيجابية إلى السلبية بالاعتماد على اختيار مقياس إعداد تقارير الاستدامة، وقياس الأداء المالي، وتكوين العينة، والفترة الزمنية، ومتغيرات التحكم. ومع ذلك، لاحظنا أن غالبية الدراسات تشير إلى علاقة إيجابية. ومن المتوقع أن تصبح القوانين واللوائح والمعايير الخاصة بتقارير الاستدامة أكثر صرامة والزامية في المستقبل، وبالتالي يجب على الشركات اعتماد تقارير الاستدامة في أقرب وقت ممكن لتجنب الإجراءات التنظيمية في المستقبل. كما أن هناك مسألة مهمة تحتاج إلى معالجة وهي القلق بشأن موثوقية تقارير الاستدامة، ولحل هذه المشكلة، يجب على الشركات الحصول على تقارير الاستدامة مضمونة خارجياً من مصادر موثوقة مثل EY، KPMG لتكون مفيدة ومحل ثقة لكافة أصحاب المصالح.

18/1/1 دراسة (Siew et al., 2013):

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين تقارير الاستدامة والأداء المالي للشركات، ولتحقيق هذا الهدف تم استقراء الدراسات السابقة التي تناولت هذه العلاقة مع إجراء دراسة تطبيقية على عدد (44) شركة من الشركات المدرجة في البورصة الأسترالية خلال عام 2012 والتي تنتمي إلى قطاع التشييد والبناء، وتوصلت الدراسة إلى أهمية تقارير الاستدامة بالنسبة لأصحاب المصالح، ووجود علاقة عكسية ليست ذات دلالة إحصائية للتقارير المالية والأداء المالي للشركات، وأوصت بإجراء المزيد من الدراسات المستقبلية التي تبحث في هذه العلاقة.

19/1/1 دراسة (Balatbat, 2012):

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين تقارير الاستدامة والأداء المالي للشركات، واختبار الفروض تم استخدام تحليل الارتباط الخطي والانحدار المتعدد لفحص بيانات (208) شركة من الشركات الأسترالية خلال الفترة (2008-2010). وتم قياس تقارير الاستدامة من خلال ثلاث محاور رئيسية وهي الاجتماعية والبيئية والحوكمة، وتم قياس الأداء المالي وفقاً للمتغيرات التالية: ربحية السهم، العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، العائد على الكوبون، ربحية السهم، والربح قبل الفوائد والضرائب



والاهلاك، القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، مضاعف الربحية، قيمة الشركة. وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود ارتباط ذات دلالة معنوية بين تقارير الاستدامة والأداء المالي للشركات. وأوصت بإجراء مزيد من الدراسات المستقبلية في إطار تحسين اعداد تقارير الاستدامة.

20/1/1 دراسة (Gaberman, 2008):

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص والربحية، وقد تم استخدام تحليل الميتا (meta-analysis) لفحص عدد (95) دراسة تجريبية أجريت خلال الفترة (1972-2000) بهدف الإجابة عن هذا السؤال: هل الشركات التي لديها برامج جيدة للمسؤولية الاجتماعية تعطي أداء مالياً جيداً؟ وقد تم تجميع مؤشرات الأداء الاجتماعي للقطاع الخاص من (27) مصدراً مختلفاً للبيانات وتغطي (11) مجالاً مختلفاً من أنشطة الشركات، بما في ذلك البيئة، وحقوق الإنسان، المشاركة المجتمعية والمساهمات الخيرية. وتوصلت الدراسة إلى أن نحو 53% من هذه الدراسات أكد على وجود علاقة إيجابية، 5% تشير إلى علاقة سلبية، بينما 42% من هذه الدراسات أظهرت عدم وجود أية علاقة. وقد تم دراسة العلاقة السببية بصورة معاكسة بمعنى ما إذا كان الأداء المالي الجيد قد يعزز المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، وكانت النتائج ايجابية في 68% من هذه الدراسات حيث أظهرت وجود علاقة إيجابية، مما يشير إلى أن الشركات التي لديها أداء مالياً جيداً يكون لديهم القدرة على تخصيص الموارد للمبادرات الاجتماعية.

2/1 تحليل الدراسات السابقة:

قامت الباحثة بدراسة وتحليل الدراسات السابقة المتعلقة بفحص العلاقة بين الإفصاح عن تقارير الاستدامة والأداء المالي للشركات، وخلصت إلى ما يلي:

- أغلب الدراسات التي تمت ركزت على بعدين للاستدامة البيئي والاجتماعي والتي يطلق عليها المسؤولية الاجتماعية للاستدامة (CSR) مع قلة الدراسات التي ركزت على الاستدامة بأبعادها الثلاثة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)، ووجود تباين واضح في ممارسات الاستدامة، حيث أتضح ان تقارير الاستدامة التي تصدرها الشركات تختلف في طبيعة المعلومات ونوعيتها سواء المالية وغير المالية، مع وجود تعدد في طرق الإفصاح فمنها ما كان مستقل أو ضمن القوائم المالية والايضاحات المتممة لها، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم وجود معيار محاسبي يتناول الإفصاح عن تقارير الاستدامة.

- هناك دراسات أجنبية تناولت الإفصاح عن تقارير الاستدامة بأبعادها الثلاثة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) وعلاقتها بالأداء المالي للشركات ولكنها ركزت على تحليل المحتوى للتقارير

وفقاً لإصدار G3 من المبادرة العالمية لإعداد تقارير الاستدامة GRI ما عدا دراسة (Ching) et al., 2017 قامت بتحليل محتوى التقارير للشركات البرازيلية خلال الفترة (2008-2014) كالتالي: قبل عام 2013 كانت وفقاً لإصدار G3، أما في عام 2013، 2014 فكان وفقاً لإطار G3,4 من المبادرة العالمية لإعداد تقارير الاستدامة.

- وجود تباين واضح في نتائج الدراسات السابقة بعضها توصل إلى وجود علاقة والبعض الآخر إلى عدم وجود علاقة أو العلاقة محايدة، حيث يمكن توضيح الفجوة البحثية للدراسات السابقة في وجود تعارض بين نتائجها، الأولي: عدم وجود علاقة بين الإفصاح عن تقارير الاستدامة والأداء المالي للشركات، الثانية: وجود علاقة بين تقارير الاستدامة والأداء المالي، الثالثة: عدم الاهتمام بالإفصاح عن تقارير الاستدامة، مما يتطلب المزيد من البحث والتحليل للتعرف على طبيعة العلاقة.
- قلة الدراسات العربية التي بحثت في هذه العلاقة، وفيما يتعلق بالبيئة السعودية نجد أن أغلب الدراسات وفقاً لعلم الباحثة لم تبحث في العلاقة بين الإفصاح عن تقارير الاستدامة والأداء المالي للشركات، وإنما قامت بقياس مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات في التقارير السعودية وفقاً للإصدار الثالث المعدل لمبادرة التقرير العالمي G3، وأسفرت النتائج عن أن مستوى الإفصاح كان ضعيف، مع وجود تباين في نتائج الدراسات نظراً لاختلاف المتغيرات، وأيضاً اختلاف دراسة (فؤاد، 2016) عن الدراسة الحالية في كونها قامت باختبار الآثار الإيجابية لتقرير الاستدامة في تحسين الأداء المالي والتنافسي لمنشآت الأعمال السعودية، وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية لاستطلاع آراء المدراء الماليين والمحاسبين والمستثمرين الحاليين والمرتقبين في سوق المال السعودي والعاملين بشركات الوساطة المالية.

لذا جاءت هذه الدراسة امتداداً للدراسات السابقة التي تناولت الإفصاح عن تقارير الاستدامة، ولكنها تميزت في كونها تناولت دراسة أثر مستوي وجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على الأداء المالي للشركات مع إجراء دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة بسوق المال السعودي ووفقاً لمتطلبات المبادرة العالمية لإعداد تقارير الاستدامة GRI/G4.



المبحث الثاني

دور الإفصاح عن تقارير الاستدامة على الأداء المالي للشركات

1/2 مفهوم التنمية المستدامة:

في أواخر الثمانينيات تم إطلاق مفهوم التنمية المستدامة، وقد عرفها تقرير برونتلاند (Brundtland Report) التابع للأمم المتحدة على أنها "تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة" (UN Document, 1987)، بينما عرفها (ميلود، 2020) بأنها "التنمية التي تتضمن إدماج الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع من أجل تعظيم رفاهية الإنسان في الوقت الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها"، كما عرفتها المبادرة العالمية لإعداد التقارير أنها "الأنشطة التي تساعد منشآت الأعمال على تحقيق الأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لأصحاب المصالح، وذلك في إطار نظام ملائم لحوكمة الشركات يعمل على ضبط الأعمال وتقييم ومراقبة الأداء". (GRI, 2013)

وهناك ثلاثة أبعاد للتنمية المستدامة وهي البعد الاقتصادي Economic Dimension الذي يهدف إلى قياس تأثيرات المنشأة المباشرة وغير المباشرة على الظروف الاقتصادية لأصحاب المصالح وذلك من خلال حسن استغلال الموارد وتوجيهها بما يحقق التنمية المستدامة على مستوى المنشآت والتي تنعكس على المستوى القومي (عبد الفتاح، 2019)، والبعد البيئي Environmental Dimension يهدف إلى قياس أثر العمليات الداخلية للإنتاج على عناصر التنوع البيولوجي في البيئة ومدى محافظتها على تلك العناصر من التلوث والنفاذ، والبعد الاجتماعي Social Dimension والذي يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الموارد واحترام حقوق الإنسان وتنمية الثقافات والأصول البشرية مما ينعكس على الولاء والمشاركة في صنع القرار (الأسرج، 2014). ولتحقيق الأبعاد الثلاثة أصبحت هناك حاجة ماسة لشركات الأعمال إلى الإفصاح عن تقارير الاستدامة، والتي نستعرضها بالتفصيل في الجزء التالي:

2/2 مفهوم تقارير الاستدامة:

يوجد أكثر من تعريف لتقارير الاستدامة، فقد عرفتها (KPMG, 2019) على أنها "أداة مستخدمه في سد الفجوة المعلوماتية الناشئة عن نقص المعلومات التي توفرها الشركة وما يطلبه أصحاب المصالح"، بينما عرفها (العرموطي، 2013) على أنها "تقارير تحتوي على معلومات عن أداء الشركة في ثلاث مجالات رئيسية وهي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويشكل مجموعها صافي القيمة المضافة

للمجتمع"، وعرفها (المبيضين، 2016) على أنها "أداة فاعلة لتقييم التزام الشركات في مجال التنمية المستدامة، وتمثل ممارسة لقياس أداء المنشأة نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة والإفصاح عن هذا الأداء وتحمل المسؤولية أمام الأطراف المعنية الداخلية والخارجية"، مما سبق يمكن للباحثة تعريف تقارير الاستدامة على أنها "تقارير سنوية توفر معلومات مالية وغير مالية عن أنشطة الشركة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بهدف تقييم أداء الشركات على المدى الطويل، ومساعدة أصحاب المصالح في اتخاذ القرارات، وتقدير المخاطر والفرص التي تواجهها"، ويساعد إعداد تقارير الاستدامة المؤسسات على قياس وفهم وتوصيل أدائها الاقتصادي والبيئي والاجتماعي، ثم تحديد الأهداف وإدارة التغيير بشكل أكثر فعالية. (GRI, 2020)

3/2 أهمية تقارير الاستدامة:

أشارت المبادرة العالمية للتقارير إلى أن عملية الإفصاح عن الاستدامة تعد خطوة حيوية نحو تحقيق اقتصاد عالمي مستدام من خلال ما تقدمه من تعزيز لمساءلة الشركات عن الآثار المترتبة على أنشطتها الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية، ومن ثم مساهماتها - الإيجابية أو السلبية - في تحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى تعزيز الثقة وسهولة تقاسم القيم التي يبني عليها المجتمع لجعله أكثر تماسكاً، كما أنها تتيح للحكومات تقييم مساهمة الشركات في التنمية الاقتصادية وفهم أكثر شمولاً للقضايا التي يتم التعامل معها من قبل الأطراف الفاعلة. (GRI, 2016)

وترجع أهمية الإفصاح عن تقارير الاستدامة إلى ما يلي: (الصالح، 2019؛ عبد الله، 2018؛ فريد، 2016؛ قرني، 2014؛ فؤاد، 2014؛ تقرير ديوان الرقابة المالية الاتحادية، 2013؛ تقرير الأمم المتحدة، 2004)

1. تحسين الأداء المالي للشركات، وإدارة مخاطر الأعمال، وخلق قيمة مضافة، وزيادة فرص النمو لمشاريع للشركات.
2. أن الإفصاح المحاسبي عن المعلومات غير المالية للمسؤولية الاجتماعية تؤثر على دقة تنبؤات المحللين الماليين، وتؤدي إلى زيادة مستوى الإفصاح والشفافية مما يؤدي إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات، وتخفيض تكاليف الوكالة.
3. تحسين سمعة الشركة وعلامتها التجارية، مما ينعكس إيجابياً على أدائها ومركزها التنافسي في السوق، ومن ثم زيادة التعامل على أسهمها ببورصة الأوراق المالية.
4. تحسين كفاءة الإداء التشغيلي، وزيادة الأرباح عن طريق تخفيض التكاليف وترشيد استغلال الموارد، والمحافظة على مستوى الأمان والسلامة العامة لأنشطة الشركة.



5. تساعد في قياس وتقييم أداء الاستدامة في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مما يعزز قدرة الشركة على بناء الاستراتيجيات والخطط طويلة الأجل.
6. تمكن أصحاب المصالح من فهم القيمة الحقيقية للمنظمة واتخاذ القرارات المناسبة.
7. تساعد في تخفيض الرقابة التنظيمية، فالشركات التي تصدر تقارير الاستدامة تخضع لعمليات التفتيش أقل، وتُمنح الأفضلية من قبل المؤسسات الحكومية.
8. تساعد في تخفيض تكاليف التوظيف والتدريب، فالشركات المسؤولة اجتماعياً يسهل عليها تعيين موظفين ذوي كفاءة عالية، وبناء علاقات جيدة معهم، مما ينعكس على تحسين رضا وولاء القوى العاملة مع زيادة الإنتاجية وتقليل الفاقد.
9. تعمل على تعزيز ولاء وثقة العملاء مما ينعكس على زيادة المبيعات والارباح.

4/2 مؤشرات تقارير الاستدامة:

توجد عدة مؤشرات لتقارير الاستدامة، نذكر منها ما يلي:

1/4/2 المؤشر العالمي للشركات المئة الأكثر استدامة في العالم (Global 100)

تم إنشاء Global 100 من قبل Corporate Knights في عام 2005، وفي بداية كل عام يتم الإعلان عن أحدث تكرار للمؤشر في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، سويسرا. والهدف منه هو وضع منهجية للمقارنة وترتيب أكبر الشركات العامة في العالم من حيث الكم. ومع مرور الوقت تطور المؤشر ليكون إحدى مؤشرات الاستدامة الرائدة في العالم، حيث يتم ترتيب الشركات الأكثر استدامة في العالم والتي تركز على الرأسمالية النظيفة. ويتم تجميع القائمة من قبل شركة "كوروبوريت نايتس" وهي متخصصة في مجال الاستشارات الإعلامية والاستثمارية ومقرها تورونتو بكندا.

(Corporatknights, 2020)

2/4/2 مؤشر دوان جونز للاستدامة (Dow Jones Sustainability Index)

تم إطلاق (DJSI) في عام 1999، ويمثل مجموعة من المؤشرات المستقلة العالمية التي تراقب الشركات الرائدة في الأداء المالي، مع التركيز على الاستدامة في الممارسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويعتبر أطول معايير الاستدامة على مستوى العالم وأصبح النقطة المرجعية الرئيسية في الاستثمار المستدام للمستثمرين والشركات. ويؤكد المؤشر على أداء الشركات على المدى الطويل وإيجابية المخاطر والعائدات. ويتم التدقيق في هذا المؤشر من مجلس معايير التدقيق والتأمين الدولي. (الأسرج، 2014)

3/4/2 المؤشر العالمي (FTSE 4 Good)

تم إطلاقه عام 2001 من قبل مجموعة FTSE في المملكة المتحدة، ويمثل مجموعة من مؤشرات سوق الأوراق المالية الاستثمارية الأخلاقية. والهدف منه قياس أداء الشركات التي تفي بمعايير مسؤولية الشركات المعترف بها عالمياً وتظهر ممارسات بيئية واجتماعية وحوكمة قوية (ESG). لذا فهي مفيدة للمستثمرين لقياس وتحديد الشركات الفردية التي تلتزم بممارسات الشركات المرغوبة. ولكي يتم تضمين الشركات في هذه المؤشرات يجب عليها دعم حقوق الإنسان، وإقامة علاقات جيدة مع مختلف أصحاب المصلحة، وتحقيق الاستدامة بيئياً، وضمان معايير عمل جيدة في سلسلة التوريد، ومحاربة الرشوة والفساد. (Chen, 2018)

وتتكون سلسلة مؤشر FTSE4 الجيد من ستة مؤشرات تغطي الأسواق المتقدمة بما في ذلك الولايات المتحدة واليابان والمملكة المتحدة وأستراليا والاتحاد الأوروبي وإدراجها على أساس مجموعة من معايير المسؤولية الاجتماعية للشركات. مع استثناء الشركات التي تشارك في إنتاج التبغ، والأسلحة النووية، وأنظمة الأسلحة التقليدية، أو صناعة طاقة الفحم، والمرافق المشاركة في إنتاج الكهرباء من الطاقة النووية، والشركات التعدين أو معالجة اليورانيوم. وتقوم لجنة مستقلة من الخبراء بالتشاور مع المنظمات غير الحكومية والأكاديميين والهيئات الحكومية والمستثمرين بهدف تطوير المعايير وتحديث ومراجعة المطابقة بانتظام لمعايير ESG الخاصة بهم.

4/4/2 المؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية للشركات:

تم إطلاقه عام 2010 من قبل مركز المديرين المصري بالتعاون مع مؤسسة "ستاندارد أند بورز" وكريسل، والبورصة المصرية، لتكون مصر هي أول دولة عربية أفريقية تقوم بتطبيق هذا المؤشر والثانية عالمياً بعد الهند، الهدف منه قياس أداء الشركات المقيدة بالبورصة المصرية من خلال معرفة حجم المعلومات التي تتيحها الشركات بشكل طوعي عن ممارساتها فيما يخص الحوكمة والبيئة والعاملين والمسئولية الاجتماعية، وكذلك حجم السوق والسيولة، ويتكون من محورين، الأول: الحوكمة والثاني: معلومات عن البيئة والموظفين والمجتمع والمنتج والعملاء. ويتضمن المؤشر (30) شركة مصرية بالبورصة من بين أفضل (100) شركة. وهذا المؤشر يرفع درجة ونوعية الإفصاح عن قضايا البيئة والحوكمة والمسئولية الاجتماعية أمام المستثمرين في مصر، ويعمل على ربط ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات بأداء أسعار الأسهم مع تمكين المستثمرين من لعب أدوار قيادية في دفع الشركات نحو تعزيز الشفافية والإفصاح مما ينعكس على تحسين معايير إعداد التقارير في مصر. (الأسرج، 2018)

5/4/2 معايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI) Global Reporting Initiative



تمثل المعايير الأكثر استخداماً لإعداد تقارير الاستدامة، وتتسم بأنها الأكثر شمولاً، فلا تركز على المسؤولية الاجتماعية فقط، بل تأخذ في الاعتبار أبعاد الاستدامة المختلفة وهي البيئية، والاجتماعية والاقتصادية. (الدليل الإرشادي حول اعداد تقارير الاستدامة، 2018)، وتخلق المعايير لغةً مشتركة للمنظمات وأصحاب المصلحة، حيث صممت لتعزيز جودة المعلومات في تقارير الاستدامة لأصحاب المصلحة لاتخاذ قرارات مبنية على حقائق بشأن مساهمة المنظمة في تحقيق التنمية المستدامة، وتساعد على قابليتها للمقارنة على الصعيد العالمي، مما يتيح مزيداً من الشفافية والمساءلة للمنظمات. (Purushottam, 2020)

ولقد تم إنشاء المبادرة عام ١٩٩٧، وتتسم بأن المعايير التي توفرها يتم تحديثها باستمرار، وبما يتوافق مع توجهات الشركات والحكومات والأطراف المعنية بالإفصاح عن الاستدامة. ولقد صدرت النسخة الأولى من الارشادات GRI G1 عام 2000، أما النسخة الثانية GRI G2 صدرت أثناء انعقاد قمة العالم للتنمية المستدامة عام 2002، وفي عام ٢٠١٦، أطلقت مبادرة المعايير الدولية لتقارير الاستدامة، والتي طورها مجلس معايير الاستدامة العالمي Global Sustainability Standards Board (GSSB). وحالياً فإن أحدث معايير المبادرة هي معايير الـ GRI G4 وهي أكثر مرونة ومتطلباتها أكثر وضوحاً وأسهل من المعايير السابقة، وتهدف إلى تحسين جودة محتوى تقارير الاستدامة لتتلاءم مع المعايير والأطر العالمية وربط تلك التقارير بالتقارير المتكاملة، فهي تساعد الشركات على تقييم أداء التنمية المستدامة. ويوضح التالي أهم المؤشرات التي يفصح عنها في تقارير الاستدامة وتعكس أداء الشركة الاقتصادي والبيئي والاجتماعي وتشمل (91) مؤشر كالتالي:

1- المعايير الاقتصادية: الأداء الاقتصادي، التواجد في السوق، الآثار الاقتصادية غير المباشرة، ممارسات الشراء.

2- المعايير البيئية: الموارد، الطاقة، المياه، التنوع البيولوجي، الانبعاثات، النفايات السائلة والصلبة، المنتجات والخدمات، الامتثال للقوانين واللوائح البيئية، النقل، إجمالي نفقات الحماية البيئية، التقييم البيئي للموردين، آليات الشكاوى البيئية.

3- المعايير الاجتماعية: ممارسات العمالة والعمل اللائق (التوظيف، علاقات بين العمال والإدارة، الصحة والسلامة المهنية، التدريب والتعليم، التنوع وتكافؤ الفرص، عدم التمييز، تقييم الموردين فيما يتعلق بممارسات العمالة، آليات الشكاوى المتعلقة بممارسات العمالة)، حقوق الإنسان (الاستثمار، عدم التمييز، الحرية النقابية والمفاوضية الجماعية، عمالة الأطفال، العمل الجبري أو القسري، الممارسات الأمنية، حقوق الشعوب الأصلية، تقييم حقوق الإنسان، تقييم

الموردين فيما يتعلق بحقوق الإنسان، آليات الشكاوي المرتبطة بحقوق الإنسان)، المجتمع (المجتمعات المحلية، مكافحة الفساد، السياسة العامة، السلوك المناهض للمنافسة، الامتثال، تقييم الموردين فيما يتعلق بالآثار على المجتمع، آليات الشكاوي المرتبطة بالآثار على المجتمع)، مسؤولية المنتج (صحة وسلامة العملاء، الملصقات التعريفية للمنتجات، الاتصالات التسويقية، خصوصية العميل، الامتثال). (تقرير الاستدامة لمجموعة صافولا السعودية، 2013؛ تقرير الاستدامة، 2016؛ KPMG Sustainability Report 2018)

قائمة بمؤشرات الاستدامة طبقاً لمبادرة المعايير الدولية لتقارير الاستدامة GRI/G4

أولاً	المؤشرات الاقتصادية للاستدامة
1.	الأداء الاقتصادي: ويتضمن مؤشرات عن الإيرادات وأجور العاملين ومدفوعات أخرى.
2.	التواجد في السوق: ويتضمن مؤشرات عن نسبة أعضاء مجلس الإدارة.
3.	الآثار الاقتصادية غير المباشرة: وتتضمن مؤشرات عن مدي وجود استثمارات جوهرية للبنية التحتية في المجتمع المحلي.
4.	ممارسات الشراء: وتتضمن مؤشرات عن نسبة المنتجات والخدمات المحلية المشتراة.
ثانياً	المؤشرات البيئية للاستدامة
1.	الموارد: ويتضمن مؤشرات عن إجمالي حجم المواد المستخدمة في الإنتاج.
2.	الطاقة: وتتضمن مؤشرات عن أنواع وكمية الوقود المستهلكة.
3.	المياه: وتتضمن مؤشرات عن كمية المياه المستخدمة وكيفية تدويرها.
4.	التنوع البيولوجي: وتتضمن مؤشرات عن استراتيجية الشركة عن إدارة ومنع ومعالجة الاضرار التي تلحق بالمواقع الطبيعية نتيجة لتنفيذ أنشطتها.
5.	الانبعاثات: وتتضمن مؤشرات عن نسبة وكمية انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.
6.	النفايات السائلة والصلبة: وتتضمن مؤشرات عن حجم النفايات وكيفية تدويرها أو التخلص منها.
7.	المنتجات والخدمات: وتتضمن مؤشرات عن كمية المنتجات وطرق تغليفها والمواد المعاد تدويرها في نهاية عمر المنتج.
8.	الامتثال للقوانين واللوائح البيئية: وتتضمن مؤشرات عن عدد المخالفات القضائية نتيجة عدم الالتزام بالقوانين البيئية.
9.	النقل: ويتضمن مؤشرات عن الآثار البيئية الجوهرية لنقل منتجات و مواد الإنتاج الخاصة بالشركة.
10.	مؤشر إجمالي نفقات الحماية البيئية: ويتضمن مؤشرات عن تكاليف التخلص من النفايات ومعالجة الانبعاثات وتكاليف الإدارة البيئية.
11.	التقييم البيئي للموردين: ويتضمن مؤشرات عن الآثار البيئية السلبية في سلسلة التوريد للشركة.
12.	آليات الشكاوي البيئية: وتتضمن مؤشرات عن عدد الشكاوي الخاصة بالبيئة.
ثالثاً	المؤشرات الاجتماعية للاستدامة



1- ممارسات العمالة والعمل اللائق	
1.	التوظيف: وتتضمن مؤشرات عن عدد العمال الجدد، ومعدل دوران الموظفين.
2.	العلاقات بين العمال والإدارة: مؤشرات عن الإفصاح عن فترة إبلاغ العمال بأي تغييرات جوهرية تؤثر على عملهم.
3.	الصحة والسلامة المهنية: وتتضمن مؤشرات عن عدد أنواع الإصابات والأمراض المهنية.
4.	التدريب والتعليم: وتتضمن مؤشرات عن متوسط عدد ساعات التدريب لكل موظف سنوياً.
5.	التنوع وتكافؤ الفرص: وتتضمن مؤشرات عن عدد أعضاء مجالس الإدارة واللجان الفرعية.
6.	عدم التمييز: وتتضمن مؤشرات عن نسبة الأجور بين الجنسين.
7.	تقييم الموردين فيما يتعلق بممارسات العمالة: وتتضمن مؤشرات لتحديد آثار ممارسات العمالة في سلسلة التوريد.
8.	آليات الشكاوى المتعلقة بممارسات العمالة: وتتضمن مؤشرات عن عدد الشكاوى المرتبطة بممارسات العمالة.
2- حقوق الإنسان	
1.	الاستثمار: وتتضمن مؤشرات عن عدد ساعات تدريب الموظفين على إجراءات حقوق الإنسان الخاصة بالعمليات.
2.	عدم التمييز: وتتضمن مؤشرات عن عدد حوادث التمييز على أساس العرق أو اللون أو الدين أو غيرها خلال الفترة.
3.	الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية: وتتضمن مؤشرات عن عدد الإجراءات المتبعة لدعم حقوق ممارسة الحرية النقابية.
4.	عمالة الأطفال: وتتضمن مؤشرات عن عدد الإجراءات المتخذة لمنع عمالة الأطفال من قبل الشركات.
5.	العمل الجبري أو القسري: وتتضمن مؤشرات عن عدد الإجراءات المتبعة للقضاء على العمل الجبري من الشركات.
6.	الممارسات الأمنية: وتتضمن مؤشرات عن عدد الموظفين المدربين على برامج حقوق الإنسان.
7.	حقوق الشعوب الأصلية: وتتضمن مؤشرات عن عدد الحوادث التي تتم لسكان المناطق المجاورة لعمليات الإنتاج.
8.	التقييم: وتتضمن مؤشرات عن عدد عمليات الشركة ذات التأثير الإيجابي أو السلبي والمرتبطة بحقوق الإنسان.
9.	تقييم الموردين فيما يتعلق بحقوق الإنسان: مؤشرات لتحديد الآثار المرتبطة بحقوق الإنسان في سلسلة التوريد.
10.	آليات الشكاوى المرتبطة بحقوق الإنسان: وتتضمن مؤشرات عن عدد الشكاوى المرتبطة بحقوق الإنسان.
3- المجتمع	
1.	المجتمعات المحلية: وتتضمن مؤشرات عن عدد العمليات ذات التأثير على المجتمعات المحلية.
2.	مكافحة الفساد: وتتضمن مؤشرات عن عدد ونسبة عمليات الفساد.
3.	السياسة العامة: وتتضمن مؤشرات عن قيمة المساهمات السياسية.
4.	السلوك المناهض للمنافسة: وتتضمن مؤشرات عن عدد الممارسات القانونية المتبعة لمكافحة الاحتكار.
5.	الامتثال: وتتضمن مؤشرات عن عدد المخالفات القضائية نتيجة عدم الالتزام بالقوانين واللوائح.
6.	تقييم الموردين فيما يتعلق بالآثار على المجتمع: وتتضمن مؤشرات لتحديد الآثار على المجتمع في سلسلة التوريد.
7.	آليات الشكاوى المرتبطة بالآثار على المجتمع: وتتضمن مؤشرات عن عدد الشكاوى المرتبطة بالمجتمع.

4- مسؤولية المنتج	
1.	صحة وسلامة العميل: وتتضمن مؤشرات عن عدد حالات عدم الامتثال للقوانين المرتبطة بصحة وسلامة المنتجات.
2.	الملصقات التعريفية للمنتجات: وتتضمن مؤشرات عن عدد ودرجة رضا العملاء من خلال الاستبيانات.
3.	الاتصالات التسويقية: وتتضمن مؤشرات عن عدد حالات عدم الامتثال للقوانين المرتبطة بالإعلان والترويج.
4.	خصوصية العميل: وتتضمن مؤشرات عن عدد الشكاوى المرتبطة بعدم خصوصية العميل، فقدان بيانات المتعاملين.
5.	الامتثال: وتتضمن مؤشرات عن عدد وقيمة المخالفات القضائية نتيجة عدم الالتزام بالقوانين واللوائح المرتبطة بتوفير واستخدام المنتجات.

5/2 مبادئ إعداد تقارير الاستدامة:

وفقاً لمعايير المبادرة العالمية للتقارير GRI، يتم تطبيق مبادئ إعداد تقارير الاستدامة من قبل الشركات للوصول إلى تقارير استدامة ذات جودة عالية، وهي كما يلي: (فؤاد، 2016)

1- شمول أصحاب المصلحة: تقوم المنظمة المصدرة للتقرير بتحديد أصحاب المصلحة، والاستجابة لمصالحهم وتوقعاتهم.

2- سياق الاستدامة: يجب أن يعرض التقرير أداء المنظمة في السياق الشامل للاستدامة.

3- الأهمية النسبية: يجب أن يغطي التقرير العناصر التي تعكس الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية الهامة للمنظمة، أو تؤثر تأثيراً جوهرياً على تقييمات وقرارات أصحاب المصلحة.

4- الاكتمال: يجب أن يغطي التقرير كافة الموضوعات الجوهرية للتعبير عن الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، ليتمكن أصحاب المصلحة من تقييم أداء المنظمة في فترة التقرير.

6/2 مبادئ تحديد جودة تقارير الاستدامة: (الصالح، 2019)

1- الدقة: يجب أن تكون المعلومات الواردة في التقرير دقيقة ومفصلة بما يكفي ليتمكن أصحاب المصلحة من تقييم أداء المنظمة.

2- التوازن: يجب أن تعكس المعلومات الواردة في التقرير الجوانب الإيجابية والسلبية لأداء المنظمة بهدف تمكين التقييم المنطقي والمعقول للأداء العام.

3- الوضوح: يجب على المنظمة المقدمة للتقرير أن تقدم المعلومات بطريقة مفهومة ويمكن الوصول إليها من قبل أصحاب المصلحة.

4- إمكانية المقارنة: يجب أن تقوم المنظمة بتحديد المعلومات وتقديمها بصورة متسقة بهدف تمكين أصحاب المصلحة من تحليل التغيرات التي تطرأ على أداء المنظمة، ودعم التحليل مقارنةً بالمنظمات الأخرى.



5- الموثوقية: يجب أن تقوم المنظمة المقدمة للتقرير بجمع المعلومات والإجراءات المستخدمة في إعداد التقرير وتسجيلها وتجميعها وتحليلها وتقديم تقارير عنها بطريقة تجعلها خاضعة للفحص، كما تحدد نوعية المعلومات وأهميتها النسبية.

6- التوقيت المناسب: يجب على المنظمة المقدمة للتقرير أن تقوم بإعداد التقرير حسب جدول زمني منتظم حتى تكون المعلومات متاحة لأصحاب المصلحة في الوقت المناسب ليتمكنوا من اتخاذ قرارات رشيدة.

7/2 تحليل العلاقة بين الإفصاح عن تقارير الاستدامة والإداء المالي للشركات:

أوضحت الدراسات السابقة وجود تباين في نتائج العلاقة بين الإفصاح عن تقارير الاستدامة والأداء المالي للشركات، إلا أن أغلبها دعمت وجود ارتباط إيجابي بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية والأداء المالي. حيث توصل (بخيت وآخرون، 2019) إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقارير الاستدامة والأداء المالي للشركات العقارية المدرجة في المؤشر المصري للمسؤولية الاجتماعية. وأكد (Cho et al., 2019) على وجود علاقة إيجابية معنوية بين الإفصاح عن أداء الاستدامة وأداء الشركة، وأشار (Oncioiu et al.2020) إلى أن الإفصاح عن تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات في رومانيا يخلق فرصاً جديدة لتحسين ممارسات الإدارة وزيادة الأداء المالي، ويساعد أصحاب المصالح في اتخاذ القرارات المناسبة، وأن العلاقات الإيجابية بين مستوى التقارير المؤسسية ونتائج الأداء المالي يمكن أن تشجع المزيد من المنظمات على المشاركة في أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإبلاغ عنها. وأكدت دراسة (Maqbool and Zameer,2018) إلى وجود علاقة إيجابية بين أنشطة المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للبنوك الهندية في سوق الأوراق المالية بمومباي وعددها (28) بنك خلال الفترة من (2007-2016م)، وأكد (Kasburn et al., 2016) على وجود علاقة بين تقارير الاستدامة وكلا من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية للشركات الماليزية. وأكدت دراسة (ISA A.B., 2012) على وجود علاقة بين تقارير الاستدامة وأداء الشركات حيث إن الشركات المشاركة في أنشطة الاستدامة كانت قادرة على تحسين أدائها، وتم التوصل إلى هذه العلاقة من خلال فحص التقارير المالية لـ (100) شركة في البورصة الماليزية لعام 2010 لفحص العلاقة بين ممارسات الاستدامة وأداء الشركات. وعلى النقيض جاءت دراسة (Nobanee & Nejla. 2017) لتوضح عدم وجود علاقة بين تقارير الاستدامة والأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة الامارات خلال الفترة (2003-2013م). وأشارت دراسة (Ching et

al., 2017 أنه لا يوجد إجماع واضح حول ما إذا كان الأداء المالي للشركات مرتبط بجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة مع وجود علاقة محايدة بين جودة تقارير الاستدامة والأداء المالي للشركات.

وكشفت دراسة (Ofori et al., 2014) عن دوافع ممارسة الشركات للمسؤولية الاجتماعية، وكذلك تحديد مدى وجود علاقة بين تلك الممارسات والأداء المالي. وقد تم اختيار عينة مكونة من (22) بنك من البنوك العاملة في دولة غانا. وتوصلت إلى أن البنوك في غانا تعرض ممارسة المسؤولية الاجتماعية كأداة استراتيجية، وأن الربحية والاستدامة من الدوافع الرئيسية لممارسة البنوك لمسؤوليتها الاجتماعية، وأن هناك علاقة إيجابية بين أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات والعائد على الأصول، والعائد على حقوق المساهمين. وأيدت دراسة (الأسرج، 2014) العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات ومعدل الربحية، حيث إن الشركات التي تتبنى برامج المسؤولية الاجتماعية يزيد معدل ربحيتها 18% عن تلك التي ليس لديها برامج مماثلة وتحسن الأداء المالي للشركات. وتوصلت دراسة (عبد الرحيم، 2015) إلى أن التنمية المستدامة نالت الكثير من الاهتمام من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية بهدف تعظيم رفاهية الانسان في الوقت الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها، وأيضاً وجود علاقة ارتباط بين المؤشر المصري للمسؤولية الاجتماعية والأداء المالي، حيث ظهرت علاقة ارتباط بنسبة 43% بين المؤشر الفرعي للمسؤولية البيئية والاداء المالي، يليه الحوكمة بنسبة 40% ثم المسؤولية الاجتماعية بنسبة 30%. وخلصت دراسة (الحاج، 2018) إلى وجود علاقة بين البعد الاجتماعي والبيئي على تقويم الأداء، وأن عدم إظهار أبعاد التنمية المستدامة في القوائم المالية يترتب عليه عدم مصداقية تلك القوائم.

وفحصت دراسة (صبح، 2014) مدى التزام الشركات السعودية بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من خلال تحليل محتوى التقارير المالية لعدد (162) شركة خلال ٢٠١٢م، وتوصلت إلى أن إفصاح الشركات السعودية كان متدنياً، مع وجود علاقة طردية ضعيفة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وكلا من حجم الأصول، ورأس المال، والأرباح. أكدت دراسة (المطارنة، 2019) على وجود ضعف في مستوي الإفصاح عند بعض الشركات العمانية خاصة في البعدين البيئي والاجتماعي، ووجود علاقة بين الإفصاح عن الاستدامة والأداء المالي للشركات حيث يتأثر الأداء المالي للشركات بمستوي الإفصاح عن أبعاد الاستدامة المختلفة.

توصلت دراسة (Jamil & Mohamed, 2016) إلى وجود التكاليف البيئية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الماليزية، وأن هذه التكاليف لها علاقة بالأداء البيئي وأداء الشركة، حيث إن الأداء البيئي يتوسط العلاقة بين التكاليف البيئية وأداء الشركة، وتم التوصل إلى هذه النتائج من خلال توزيع استبانة



على (350) شركة صناعية متوسطة وصغيرة الحجم في سوق الأسهم الماليزية. وقامت دراسة (Nor et.al, 2016) بفحص محتوى التقارير المالية لـ (100) شركة في البورصة الماليزية بهدف الكشف عن وجود علاقة بين الإفصاح البيئي والاداء المالي، وأظهرت النتائج وجود تباين في ممارسات الإفصاح مع وجود علاقة بين الإفصاح البيئي وهامش الربح. وأشارت دراسة (Zyadat, 2017) وجود علاقة طردية بين تقارير الاستدامة والعائد على الأصول وربحية السهم، وعدم وجود علاقة بين تقارير الاستدامة والعائد على حقوق الملكية للبنوك الأردنية.

المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية

تهدف الدراسة التطبيقية إلى اختبار أثر مستوي وجود الإفصاح عن تقارير الاستدامة على الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودية. ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الباحثة على أسلوب تحليل المحتوى Content Analysis حيث تم تحليل محتوى التقارير المالية التي تصدرها الشركات، ويمتاز هذا الأسلوب بالمصداقية العالية نظراً لاعتماده على بيانات مالية معتمدة خضعت للفحص من قبل مراجعي الحسابات.

1/3 فروض الدراسة:

يمكن صياغة فروض العدم الرئيسية للدراسة كالتالي:

1. لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لمستوي الإفصاح عن تقارير الاستدامة على الأداء المالي للشركات.
2. لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة على الأداء المالي للشركات.

2/3 مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع الشركات المدرجة بسوق المال السعودي وعددها (199) شركة موزعة على (15) قطاع خلال الفترة (2019-2015م)، وقد تم اختيار عدد (60) شركة تمثل 30.15% من المجتمع لتكون عينة البحث (*) بعدد مشاهدات (300) مشاهدة وذلك لاختبار الفروض، حيث تم اختيار الشركات المساهمة الصناعية المدرجة في سوق المال السعودي للقطاعات التالية: قطاع الصناعات البتروكيمياوية، الاسمنت، الطاقة والمرافق الخدمية، التشييد والبناء، الزراعة والصناعات الغذائية، وفقاً لمجموعة من الاعتبارات والمعايير على النحو التالي:

(*) تظهر قائمة بأسماء وعدد الشركات عينة الدراسة حسب القطاعات الصناعية في ملحق الدراسة.

-شهدت الصناعة السعودية تحولاً جديداً مع إطلاق الأمير محمد بن سلمان في 2019 "برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية" ضمن رؤية السعودية 2030.

-القطاع الصناعي من أنشط القطاعات المدرجة في السوق السعودي خاصة قطاع التشييد والبناء فهو من أنشط القطاعات في الخليج عامة ومتوقع أن ينمو السنوات القادمة أكثر.

-هذه القطاعات جوهر الاقتصاد السعودي، وتسهم في إحداث التنمية المجتمعية، ويقع على عاتقها مسؤولية المحافظة على البيئة نظراً لآثارها السلبية على البيئة كأحد المجالات الهامة في المسؤولية الاجتماعية، وواجبها تجاه المجتمع مقابل استنزافها لموارده وثرواته الطبيعية.

-توافر التقارير المالية خلال فترة الدراسة، فقد تم الحصول على بيانات الدراسة التطبيقية من القوائم المالية السنوية والايضاحات المتممة لها وتقارير الاستدامة التي أصدرتها بعض الشركات بشكل اختياري، وذلك من مواقع الشركات على الإنترنت، أو موقع هيئة سوق المال السعودي (تداول) www.tdawul.com، أو موقع أرقام www.argaam.com، أو موقع معلومات مباشر السعودية. www.mubasher.info

وتعتقد الباحثة أن حجم العينة (60) شركة يعد كافياً في ضوء الشروط الإحصائية عند إجراء اختبارات T والذي يتطلب ان يكون حجم العينة أكبر من أو يساوي 30 مفردة، بالإضافة إلى أن كبر عدد الشركات يعتبر من وجهة نظر الباحثة مبرراً مقبولاً كأساس للاختبار، لأنه يتيح إمكانية تعميم نتائج الدراسة.

3/3 متغيرات الدراسة وقياسها:

المتغيرات المستقلة:

المتغير المستقل للفرض الأول:

يتمثل في مستوي الإفصاح عن تقارير الاستدامة (SR_1)، ويرمز له بالرمز (X)، وهذا المتغير يتم قياسه من خلال إعطاء أوزان لكل عنصر من عناصر تقارير الاستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)، ويأخذ القيمة (0) في حالة عدم إفصاح الشركة عن البند في تقرير الاستدامة، والقيمة (1) في حالة إفصاح الشركة عن البند في تقرير الاستدامة. ويمكن بعد ذلك قياس مؤشر مستوي الإفصاح عن تقارير الاستدامة من خلال المعادلة التالية:

$$SR_1 = (AD / TD) \text{ (الفرض الفرعي الأول)}$$

حيث إن: SR_1 : مستوي الإفصاح عن تقارير الاستدامة.

AD: عدد البنود التي أفصحت عنها الشركة في تقاريرها.

TD: العدد الكلي لبنود مؤشر الإفصاح (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية).



المتغير المستقل للفرض الثاني:

يتمثل في جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة (SR₂)، ويرمز له بالرمز (X)، وهذا المتغير يتم قياسه من خلال إعطاء أوزان لكل عنصر من عناصر تقارير الاستدامة، ويأخذ القيمة (3) إذا أفصحت الشركة عن بنود الاستدامة وبصورة تتماشى تماماً مع متطلبات المبادرة العالمية لإعداد تقارير الاستدامة GRI/G4، وإذا أفصحت بصورة تتماشى جزئياً مع متطلبات المبادرة العالمية لإعداد تقارير الاستدامة GRI/G4 تعطى القيمة (2)، وإذا أفصحت بصورة لا تتماشى مع متطلبات المبادرة العالمية لإعداد تقارير الاستدامة GRI/G4 تعطى القيمة (1)، وفي حالة عدم إفصاح الشركة عن بنود الاستدامة تعطى القيمة (0)، ويمكن بعد ذلك قياس مؤشر جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة من خلال المعادلة التالية:

$$SR_2 = (AS / TS) \text{ (الفرض الفرعي الثاني)}$$

حيث إن:

SR₂: جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة.

AS: الدرجة التي حصلت عليها الشركة فعلاً (المؤشر الرباعي يتراوح بين صفر إلى 3).

TS: أعلى درجة يمكن أن تحصل عليها الشركة (عدد عناصر مؤشر الإفصاح × الحد الأقصى للمؤشر 3).

وقد قامت الباحثة بإعداد مؤشر الإفصاح عن تقارير الاستدامة وفقاً للبنود التي ذكرت في دليل الإفصاح عن الاستدامة الذي أقرته المبادرة العالمية لإعداد تقارير الاستدامة (GRI)/G4 وهي تشمل (91) مؤشر للاستدامة مقسمة إلى (3) مؤشرات: المؤشرات الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية (تم ذكرها سابقاً).

المتغيرات التابعة: يتمثل في الإداء المالي للشركات (CFP)، ويرمز له بالرمز (Y)، ونظراً لأن هناك العديد من المقاييس التي يتم استخدامها لقياس الإداء المالي للشركات، فقد استخدمت الدراسة أكثر من مقياس على النحو التالي:

(1) العائد على الأصول (ROA): صافي الربح بعد الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول.

(2) العائد على حقوق الملكية (ROE): صافي الربح بعد الفوائد والضرائب / إجمالي حقوق الملكية.

(3) القيمة السوقية لأسهم الشركات (MV).

(4) العائد على السهم (EPS): صافي الربح المتاح لأصحاب الأسهم العادية / عدد الأسهم العادية

المصدرة

(5) نسبة القيمة السوقية / القيمة الدفترية للسهم (MV/BV Per Share).

المتغيرات الرقابية: تتمثل في أهم المتغيرات التي تؤثر على المتغير التابع، والتي تساعد في بناء نموذج

الدراسة وصباغة معادلات الانحدار، وقد استخدمت الدراسة المتغيرات التالية:

(1) نسبة الرافعة المالية (LV): إجمالي الديون / إجمالي الأصول.

(2) معدل دوران الأصول (AT): صافي المبيعات / متوسط إجمالي الأصول.

وهذه المتغيرات الرقابية من المتوقع أن تكون من العوامل المؤثرة في المتغير التابع المتمثل في الأداء المالي للشركات (CFP) حيث أثبتت دراسة (Javeed & Lefen, 2019) وجود علاقة عكسية جوهرية بين الرافعة المالية والأداء المالي، ووجود علاقة طردية جوهرية بين معدل دوران الأصول والأداء المالي للشركات حيث إنه كلما زاد معدل دوران الأصول كلما كان أداء الشركة أفضل. وتوصلت دراستنا (الفار، 2018؛ القضاة، 2015) إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين درجة الرفع المالي والأداء المالي للشركات.

4/3 الأسلوب الإحصائي المستخدم

يمكن للباحثة عرض خطة التحليل الإحصائي المستخدمة في هذه الدراسة بهدف اختبار الفروض الإحصائية، وخطواتها في النقاط التالية:

1. تم الاستعانة بالحاسب الآلي في حساب متغيرات الدراسة من خلال الـ (Excel)، والتي تم

استخراج بياناتها الفعلية من القوائم المالية للشركات الممثلة لعينة الدراسة.

2. تشغيل البيانات السابق تحديدها على الحاسب الآلي من خلال برنامج (SPSS) للوصول إلى

الإحصاء الوصفي Descriptive Statistics لمتغيرات الدراسة.

3. إجراء اختبار التوزيع الطبيعي سميرونوف كلمجروف لمتغيرات الدراسة.

4. استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regression Analysis

للبيانات بهدف بناء نموذج يوضح العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ودراسة

معنوية النموذج باستخدام اختبائي F، T، وتحديد قيمة R، R² للنموذج المقترح عند درجة ثقة

95%.



5/3 المعالجة الإحصائية لتحليل النتائج:

أولاً: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

يوضح الجدول التالي نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

جدول رقم (1/3): نتائج الإحصاء الوصفي

Variables	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
SR ₁	300	0.00	1.00	.3687	0.31665
SR ₂	300	0.00	0.37	.0059	0.03025
ROA	300	-2.45	6.05	.5562	1.22876
ROE	300	-5.61	4.36	.3851	1.10641
MV	300	2.38	89.60	23.1294	17.65976
EPS	300	-2.86	3.18	.4452	.99683
MV/BV Per Share	300	0.26	6.10	1.4714	0.95412
LV	300	-2.43	7.45	1.4748	2.14700
AT	300	-2.31	5.43	.5104	1.10510
Valid N (listwise)	300				

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS

- بلغ المتوسط الحسابي لمستوى الإفصاح عن تقارير الاستدامة (SR₁) 0.37 بانحراف معياري 0.32 وسجل أعلى قيمة 1 وأقل قيمة 0، وتشير النتائج أن مستوى الإفصاح الكلي عن عناصر تقارير الاستدامة الثلاثة وفقاً لمبادرة (GRI)/G4 كان ضعيف.
- بلغ المتوسط الحسابي لمتغير جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة (SR₂) 0.01 بانحراف معياري 0.03 وسجل أعلى قيمة 0.37 وأقل قيمة 0، وتشير النتائج إلى انخفاض جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة وفقاً للمبادرة العالمية لإعداد تقارير الاستدامة (GRI)/G4.
- بلغ المتوسط الحسابي لمتغير العائد على الأصول (ROA) 0.56 بانحراف معياري 1.23 وسجل أعلى قيمة 6.05 وأقل قيمة -2.45.
- بلغ المتوسط الحسابي لمتغير العائد على حقوق الملكية (ROE) 0.39 بانحراف معياري 1.11 وسجل أعلى قيمة 4.36 وأقل قيمة -5.61.
- بلغ المتوسط الحسابي لمتغير القيمة السوقية لأسهم الشركات (MV) 23.13 بانحراف معياري 17.66 وسجل أعلى قيمة 89.60 وأقل قيمة 2.38.
- بلغ المتوسط الحسابي لمتغير العائد على السهم (EPS) 0.45 بانحراف معياري 1 وسجل أعلى قيمة 3.18 وأقل قيمة -2.86.

- بلغ المتوسط الحسابي لمتغير القيمة السوقية / القيمة الدفترية للسهم (MV/BV Per Share) 1.47 بانحراف معياري 0.95 وسجل أعلى قيمة 6.10 وأقل قيمة 0.26.
- بلغ المتوسط الحسابي لمتغير الرافعة المالية (LV) 1.48 بانحراف معياري 2.15 وسجل أعلى قيمة 7.45 وأقل قيمة -2.43.
- بلغ المتوسط الحسابي لمتغير معدل دوران الأصول (AT) 0.51 بانحراف معياري 1.11 وقد سجل أعلى قيمة 5.43 وأدنى قيمة -2.31.

ثانياً: إختبار التوزيع الطبيعي: Klamagrove-Simirnov Test

يعتبر اختبار سميرونوف كلمجروف أحد الاختبارات الإحصائية التي تستخدم في فحص البيانات لمعرفة ما إذا كانت موزعة توزيعاً طبيعياً أم لا، وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات العملية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، وقد حصلت الباحثة على النتائج التالية:

جدول رقم (3 / 2): نتائج اختبار سميرونوف كلمجروف

AT	LV	MV/BV Per Share	EPS	MV	ROE	ROA	SR ₂	SR ₁	المتغيرات
300	300	300	300	300	300	300	300	300	N
0.688	1.102	0.659	0.962	0.978	0.816	0.637	0.672	0.770	Kolmogorov-Smirnov Z
0.731	0.167	0.778	0.312	0.294	0.519	0.811	0.757	0.593	Asymp. Sig. (2-tailed)

المصدر: من إعداد الباحثة من خلال نتائج التحليل الإحصائي لإجابات المستقضي منهم.

يتضح من الجدول رقم (2/3) أن توزيع البيانات كان طبيعياً، حيث بلغت قيمة الاختبار للمتغيرات SR₁، SR₂، ROA، ROE، MV، EPS، MV/BV، LV، AT ما يلي (0.593، 0.757، 0.811، 0.519، 0.294، 0.312، 0.778، 0.167، 0.731) على التوالي، ونلاحظ جميعها أكبر من مستوي المعنوية ($\alpha > 0.05$)، وهذا يدل على قبول الفرض العدمي القائل بأن بيانات عينة الدراسة مأخوذة من مجتمع بياناته تتبع التوزيع الطبيعي.

ثالثاً: نتائج اختبار الفروض:

(1) نتائج الفرض الرئيسي الأول والفرضيات الفرعية:

ينص الفرض الرئيسي على أنه: "لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لمستوي الإفصاح عن تقارير الاستدامة على الأداء المالي للشركات"، ويتفرع من هذا الفرض الرئيسي الفروض الفرعية التالية:
1/1 لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لمستوي الإفصاح عن تقارير الاستدامة على العائد على الأصول.



2/1 لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لمستوي الإفصاح عن تقارير الاستدامة على العائد على حقوق الملكية.

3/1 لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لمستوي الإفصاح عن تقارير الاستدامة على القيمة السوقية للأسهم.

4/1 لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لمستوي الإفصاح عن تقارير الاستدامة على العائد على السهم.

5/1 لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لمستوي الإفصاح عن تقارير الاستدامة على نسبة القيمة السوقية / القيمة الدفترية للسهم.

لاختبار الفرض الرئيسي الأول والفرضيات الفرعية التابعة له تم الاعتماد على تحليل الانحدار المتعدد للبيانات لتفسير العلاقة بين المتغير التابع المتمثل في الأداء المالي للشركات CFP، والمتغيرات المستقلة والرقابية المتمثلة في مستوي الإفصاح عن تقارير الاستدامة SR_1 ، ونسبة الرافعة المالية LV، معدل دوران الأصول AT، ويوضح الجدول رقم (3/3) أهم النتائج التي تم التوصل إليها خلال الفترة من 2015 - 2019م.

وبذلك فإن نموذج معادلة الانحدار المتعدد تأخذ الشكل التالي:

$$Y = \text{Constant} + B X + \text{Controls}$$

جدول رقم (3/3): نتائج تحليل الانحدار المتعدد للبيانات خلال الفترة (2015 - 2019م)

م	ن	المتغير التابع (CFP)	المتغيرات المستقلة والرقابية	B Coefficients	T	Sig.	تفسير عند مستوى معنوية (0.05)	القرار
1	300	ROA	Constant	0.105	2.094	.037	لها تأثير معنوي	رفض الفرض
			SR_1	0.426	8.034	.000	لها تأثير معنوي	
			LV	-0.034	-1.753	.021	لها تأثير معنوي	
			AT	0.592	11.637	.000	لها تأثير معنوي	
2	300	ROE	Constant	0.101	1.840	.027	لها تأثير معنوي	رفض الفرض
			SR_1	0.387	6.620	.000	لها تأثير معنوي	
			LV	-0.082	-3.823	.000	لها تأثير معنوي	
			AT	0.442	7.898	.000	لها تأثير معنوي	
3	300	MV	Constant	0.199	3.579	.000	لها تأثير معنوي	رفض الفرض
			SR_1	0.641	13.290	.000	لها تأثير معنوي	
			LV	-0.043	-1.987	.040	لها تأثير معنوي	
			AT	0.259	6.130	.000	لها تأثير معنوي	
4	300	EPS	Constant	0.158	3.640	.000	لها تأثير معنوي	رفض الفرض
			SR_1	0.760	16.514	.000	لها تأثير معنوي	

رفض الفرض	لها تأثير معنوي	.020	-1.702	-0.029	LV	MV/BV	300	5
	لها تأثير معنوي	.001	0.227	0.010	AT			
رفض الفرض	لها تأثير معنوي	.031	2.092	0.088	Constant	MV/BV	300	5
	لها تأثير معنوي	.000	13.360	0.593	SR ₁			
	لها تأثير معنوي	.014	0.504	0.008	LV			
	لها تأثير معنوي	.000	0.355	0.015	AT			

المصدر: من إعداد الباحثة، حيث تم الحصول على بيانات هذا الجدول من مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

وأيضاً يوضح الجدول التالي رقم (4/3) أهم النتائج التي تم التوصل إليها من تحليل الانحدار الخطي للبيانات خلال الفترة من 2015 - 2019م، حيث تم تحديد قيمة معاملات الارتباط R، معامل التحديد R²، معامل التحديد المعدل Adjusted R²، وكذلك تم تحديد قيمة F، Sig. F بهدف الحكم على مدي كفاءة النموذج.

جدول رقم (4/3): نتائج تحليل الانحدار لاختبار معنوية النموذج خلال (2015 - 2019م)

Model	المتغير المستقل	المتغير التابع (CFP)	R	R ²	Adjusted R ²	F	Sig. F
1	SR ₁	ROA	0.829	0.688	0.684	217.159	.000
2	SR ₁	ROE	0.730	0.533	0.529	112.804	.000
3	SR ₁	MV	0.858	0.736	0.731	147.557	.000
4	SR ₁	EPS	0.802	0.643	0.639	177.607	.000
5	SR ₁	MV/BV	0.754	0.569	0.564	130.174	.000

المصدر: من إعداد الباحثة، حيث تم الحصول على بيانات هذا الجدول من مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يتضح من الجداول السابقة (3/3)، (4/3) وجود علاقة ارتباط جوهريّة بين المتغير المستقل SR₁ المتمثل في مستوي الإفصاح عن تقارير الاستدامة والمتغير التابع المتمثل في الأداء المالي للشركات CFP (مقاساً باستخدام خمس مقاييس مختلفة وهي: العائد على الأصول (ROA)، العائد على حقوق الملكية (ROE)، القيمة السوقية لأسهم الشركات (MV)، العائد على السهم (EPS)، نسبة القيمة السوقية / القيمة الدفترية للسهم (MV/BV Per Share) والمتغيرات الرقابية المتمثلة في نسبة الرافعة المالية (LV)، معدل دوران الأصول (AT)، وسوف يتم شرح بالتفصيل نموذج الانحدار باستخدام ROA، SR₁ لأنه يمثل نموذج الانحدار الأساسي في الدراسة لتوضيح العلاقة بين مستوي الإفصاح عن تقارير الاستدامة والأداء المالي للشركات متمثل في معدل العائد على الأصول، بينما المقاييس الأخرى لتأكيد وجود علاقة بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة والرقابية، ويمكن إعداد صيغة معادلة الانحدار المتعدد للبيانات لتأخذ الشكل التالي:

$$ROA = 0.105 + 0.426 SR_1 - 0.034 LV + 0.592 AT$$



ومن خلال التحليلات الإحصائية يمكن تلخيص النتائج التالية:

1. بلغ معامل التحديد R^2 (0.688)، وبلغ معامل التحديد المعدل 0.684 Adjusted R^2 وهي نسبة مرتفعة، مما يدل على أن الإفصاح عن تقارير الاستدامة يفسر 68.4% من التغيرات التي تحدث في الأداء المالي للشركات مقاساً بمعدل العائد على الأصول، وأن 31.6% ترجع إلى عوامل أخرى.
 2. وجود علاقة جوهرية طردية بين المتغير المستقل X (مستوي الإفصاح عن تقارير الاستدامة) والمتغير التابع Y (الأداء المالي للشركات مقاساً بمعدل العائد على الأصول) وذلك عند مستوى معنوية 5%، أي أن كلما زاد مستوى الإفصاح عن تقارير الاستدامة يؤدي ذلك إلى زيادة معدل العائد على الأصول مما ينعكس على زيادة الأداء المالي للشركات، وقد بلغ قيمة معامل الارتباط R 82.9% وهو معامل مرتفع.
 3. كان معامل الإفصاح عن تقارير الاستدامة موجباً وذو أهمية إحصائية عند مستوى معنوية 0.000، مما يشير إلى وجود علاقة جوهرية موجبة بين المتغير المستقل SR_1 والمتغير التابع ROA وهذه نتيجة منطقية، إذ يفترض أنه كلما زاد مستوى الإفصاح عن تقارير الاستدامة من قبل الشركات بنسبة 1% أدى ذلك إلى زيادة معدل العائد على الأصول مما ينعكس بالإيجاب على الأداء المالي للشركات بنسبة 42.6%، وهذا يؤكد عدم صحة فرض الدراسة.
 4. نسبة الرافعة المالية LV تؤثر تأثيراً سالباً في المتغير التابع ROA، حيث يفترض أنه كلما زادت الرافعة المالية بنسبة 1% أدى ذلك إلى نقص في معدل العائد على الأصول مما ينعكس بالسلب على الأداء المالي للشركات بنسبة 3.4%.
 5. معدل دوران الأصول AT يؤثر تأثيراً موجباً في المتغير التابع ROA وهذه نتيجة منطقية، إذ يفترض أنه كلما زاد معدل دوران الأصول بنسبة 1% أدى ذلك إلى زيادة معدل العائد على الأصول مما ينعكس بالإيجاب على الأداء المالي للشركات بنسبة 59.2%، وهذا يؤكد عدم صحة فرض الدراسة.
 6. معنوية النموذج حيث أن معنوية F أقل من 5%، وقد بلغت قيمة F المحسوبة 217.159 وهي أكبر من الجدولية، ومعنوية المتغير المستقل X مرتفعة حيث معنوية T أقل من ($\alpha=5\%$) مما يدل على وجود تأثير معنوي لهذا المتغير على المتغير التابع ودقة النموذج وإمكانية استخدامه بفعالية.
- مما سبق يتضح: عدم صحة الفرض الفرعي الأول وصحة الفرض البديل: يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لمستوي الإفصاح عن تقارير الاستدامة على معدل العائد على الأصول.

ويتضح للباحثة أيضاً من خلال التحليلات الإحصائية السابقة معنوية جميع النماذج حيث ثبت وفقاً لاختبار F أنها جميعها أقل من 5%، كما ثبت معنوية المعلمات المقدرة وفقاً لاختبار T حيث كان مستوي المعنوية لجميع المتغيرات أقل من 5%، ونستنتج مما سبق، رفض جميع الفروض الفرعية العديمة ورفض الفرض الرئيسي الأول للدراسة وقبول الفرض البديل إلى ينص على: "يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لمستوي الإفصاح عن تقارير الاستدامة على الأداء المالي للشركات"

(2) نتائج الفرض الرئيسي الثاني والفرضيات الفرعية:

ينص الفرض الرئيسي على أنه: "لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة على الأداء المالي للشركات"، ويتفرع من هذا الفرض الرئيسي الفروض الفرعية التالية:
1/1 لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة على العائد على الأصول.
2/1 لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة على العائد على حقوق الملكية.

3/1 لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة على القيمة السوقية للأسهم.

4/1 لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة على العائد على السهم.
5/1 لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة على نسبة القيمة السوقية / القيمة الدفترية للسهم.

لاختبار الفرض الرئيسي الثاني والفرضيات الفرعية التابعة له تم الاعتماد على تحليل الانحدار المتعدد للبيانات لتفسير العلاقة بين المتغير التابع المتمثل في الأداء المالي للشركات CFP، والمتغيرات المستقلة والرقابية المتمثلة في جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة SR₂، ونسبة الرافعة المالية LV، معدل دوران الأصول AT، ويوضح الجدول رقم (5/3) أهم النتائج التي تم التوصل إليها خلال الفترة من 2015 - 2019م، وبذلك فإن صيغة معادلة الانحدار تأخذ الشكل التالي:

$$Y = \text{Constant} + B X + \text{Controls}$$



جدول رقم (5/3): نتائج تحليل الانحدار المتعدد للبيانات خلال الفترة (2015 – 2019م)

م	ن	المتغير التابع (CFP)	المتغيرات المستقلة والرقابية	B Coefficients	T	Sig.	تفسير عند مستوى معنوية (0.05)	القرار
1	300	ROA	Constant	1.275	6.556	.061	ليس لها تأثير	قبول الفرض
			SR ₂	0.215	1.930	.055	ليس لها تأثير	
			LV	-0.094	-	.046	ليس لها تأثير	
			AT	0.386	7.178	.067	ليس لها تأثير	
2	300	ROE	Constant	0.354	1.727	.085	ليس لها تأثير	قبول الفرض
			SR ₂	0.155	1.322	.187	ليس لها تأثير	
			LV	-0.059	-	.178	ليس لها تأثير	
			AT	0.154	2.716	.070	ليس لها تأثير	
3	300	MV	Constant	1.337	8.953	.122	ليس لها تأثير	قبول الفرض
			SR ₂	0.054	0.628	.530	ليس لها تأثير	
			LV	-0.067	-	.046	ليس لها تأثير	
			AT	0.129	3.113	.129	ليس لها تأثير	
4	300	EPS	Constant	0.625	4.243	.155	ليس لها تأثير	قبول الفرض
			SR ₂	0.077	0.912	.362	ليس لها تأثير	
			LV	-0.094	-	.066	ليس لها تأثير	
			AT	0.173	4.256	.532	ليس لها تأثير	
5	300	MV/BV	Constant	0.460	3.824	.316	ليس لها تأثير	قبول الفرض
			SR ₂	0.062	0.905	.366	ليس لها تأثير	
			LV	-0.023	-	.373	ليس لها تأثير	
			AT	0.009	0.261	.794	ليس لها تأثير	

المصدر: من إعداد الباحثة، حيث تم الحصول على بيانات هذا الجدول من مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

وأيضاً يوضح الجدول التالي رقم (6/3) أهم النتائج التي تم التوصل إليها من تحليل الانحدار المتعدد للبيانات خلال الفترة من 2015 – 2019م، حيث تم تحديد قيمة معاملات الارتباط R، معامل التحديد R²، معامل التحديد المعدل Adjusted R²، وكذلك تم تحديد قيمة F، Sig. F بهدف الحكم على مدى كفاءة النموذج.

جدول رقم (6/3): نتائج تحليل الانحدار لاختبار معنوية النموذج خلال (2015-2019م)

Model	المتغير المستقل	المتغير التابع (CFP)	R	R ²	Adjusted R ²	F	Sig. F
1	SR ₂	ROA	0.407	0.165	0.157	19.546	.058
2	SR ₂	ROE	0.187	0.035	0.025	3.568	.155
3	SR ₂	MV	0.211	0.045	0.035	4.609	.421
4	SR ₂	EPS	0.282	0.079	0.070	8.508	.532
5	SR ₂	MV/BV	0.079	0.006	0.004	0.612	.607

المصدر: من إعداد الباحثة، حيث تم الحصول على بيانات هذا الجدول من مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يتضح من الجداول السابقة (5/3)، (6/3) وجود علاقة ارتباط ضعيفة للغاية أو يمكن القول عدم وجود علاقة ارتباط بين المتغير المستقل SR₂ المتمثل في جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة والمتغير التابع المتمثل في الأداء المالي للشركات CFP (مقاساً باستخدام خمس مقاييس مختلفة وهي: العائد على الأصول (ROA)، العائد على حقوق الملكية (ROE)، القيمة السوقية لأسهم الشركات (MV)، العائد على السهم (EPS)، نسبة القيمة السوقية / القيمة الدفترية للسهم (MV/BV Per Share) والمتغيرات الرقابية كنسبة الرافعة المالية (LV)، معدل دوران الأصول (AT)، ويرجع انخفاض جودة إفصاح الشركات عن بنود تقارير الاستدامة إلى أن أغلب الشركات التي قامت بالإفصاح عن تقارير الاستدامة أفصحت ولكن بصورة لا تتماشى مع متطلبات المبادرة العالمية لإعداد تقارير الاستدامة GRI/G4، وسوف يتم شرح بالتفصيل نموذج الانحدار باستخدام SR₂، ROA لأنه يمثل نموذج الانحدار الأساسي في الدراسة لتوضيح العلاقة بين جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة والأداء المالي للشركات متمثل في معدل العائد على الأصول، بينما المقاييس الأخرى لتأكيد وجود علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، ويمكن إعداد صيغة معادلة الانحدار المتعدد لتأخذ الشكل التالي:

$$ROA = 1.275 + 0.215 SR_2 - 0.094 LV + 0.386 AT$$

ومن خلال التحليلات الإحصائية يمكن تلخيص النتائج التالية:

1. بلغ معامل التحديد R² (0.165)، وبلغ معامل التحديد المعدل Adjusted R² 0.157 وهي نسبة متدنية للغاية، مما يدل على أن جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة يفسر 1.6% من التغيرات التي تحدث في الأداء المالي للشركات مقاساً بمعدل العائد على الأصول، وأن 98.4% ترجع إلى عوامل أخرى، وهذه النسبة غير جيدة ولا يمكن الاعتماد عليها.



2. وجود علاقة ارتباط ضعيفة بين المتغير المستقل X (جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة) والمتغير التابع Y (الأداء المالي للشركات مقاساً بمعدل العائد على الأصول)، أي أن كلما زادت جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة يؤدي ذلك إلى زيادة معدل العائد على الأصول مما ينعكس على زيادة الأداء المالي للشركات، حيث بلغ معامل الارتباط R قيمة 40.7% وهو معامل منخفض.
 3. كان معامل جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة موجباً، مما يشير إلى وجود علاقة جوهرية موجبة بين المتغير المستقل SR_2 والمتغير التابع ROA وهذه نتيجة منطقية، إذ يفترض أنه كلما زادت جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة من قبل الشركات بنسبة 1% أدى ذلك إلى زيادة معدل العائد على الأصول مما ينعكس بالإيجاب على الأداء المالي للشركات بنسبة 21.5%.
 4. نسبة الرافعة المالية LV تؤثر تأثيراً سالباً في المتغير التابع ROA، حيث يفترض أنه كلما زادت الرافعة المالية بنسبة 1% أدى ذلك إلى نقص في معدل العائد على الأصول مما ينعكس بالسلب على الأداء المالي للشركات بنسبة 9.4%.
 5. معدل دوران الأصول AT يؤثر تأثيراً موجباً في المتغير التابع ROA وهذه نتيجة منطقية، إذ يفترض أنه كلما زاد معدل دوران الأصول بنسبة 1% أدى ذلك إلى زيادة معدل العائد على الأصول مما ينعكس بالإيجاب على الأداء المالي للشركات بنسبة 38.6%.
 6. عدم معنوية النموذج حيث إن معنوية F كانت 0.058 وهي أكبر من 5%، وقد بلغت قيمة F المحسوبة 19.546 وهي أقل من الجدولية، وكذلك عدم معنوية المتغير المستقل X مرتفعة حيث معنوية T كانت 0.055 وهي أيضاً أكبر من 5% ($\alpha = 5\%$) مما يدل على عدم وجود تأثير معنوي لهذا المتغير على المتغير التابع وعدم دقة النموذج بحيث لا يمكن استخدامه بفعالية.
- مما سبق يتضح: صحة الفرض الفرعي الثاني بأنه: لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة على معدل العائد على الأصول.
- ويتضح للباحثة أيضاً من خلال التحليلات الإحصائية السابقة عدم معنوية جميع النماذج حيث ثبت وفقاً لاختبار F أنها جميعها أكبر من 5%، كما ثبت عدم معنوية المعلمات المقدرة وفقاً لاختبار T حيث كان مستوي المعنوية لجميع المتغيرات أكبر من 5%، ونستنتج مما سبق، قبول جميع الفروض الفرعية العديدة وقبول الفرض الرئيسي الثاني للدراسة والذي ينص على: "لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة على الأداء المالي للشركات"

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج

بناءً على نتائج التحليل الإحصائي، فإنه يمكن تلخيص أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج على النحو التالي:

1. وضوح أهمية ومزايا الإفصاح عن معلومات الاستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتأثيره على تحسين الأداء المالي للشركات وترشيد قرارات المستثمرين وأصحاب المصالح.

2. وجود تحديات تواجه منشآت الاعمال عند إعداد تقارير الاستدامة والإفصاح عنها، وأتضح ذلك من خلال تباين محتوى التقارير السنوية التي تصدرها الشركات من حيث الشكل والمضمون وأسلوب الإفصاح عن معلومات الاستدامة.

3. أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية أهمية الإفصاح عن تقارير الاستدامة ضمن التقارير المالية السنوية للشركات لما لها من تأثير إيجابي على الأداء المالي، حيث أشارت النتائج وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية للمتغير المستقل (مستوي الإفصاح عن تقارير الاستدامة SR_1) والمتغيرات الرقابية (نسبة الرافعة المالية ومعدل دوران الأصول) على المتغير التابع (الأداء المالي للشركات CFP) والمتمثل في المتغيرات التالية: العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، القيمة السوقية للأسهم، العائد على السهم، نسبة القيمة السوقية / القيمة الدفترية للسهم. مما يؤكد رفض الفرض الرئيسي الأول للدراسة والفروض الفرعية له، وقبول الفرض البديل "يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لمستوي الإفصاح عن تقارير الاستدامة على الأداء المالي للشركات".

4. أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية عدم وجود تأثير ذات دلالة إحصائية للمتغير المستقل (جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة SR_2) والمتغيرات الرقابية (نسبة الرافعة المالية ومعدل دوران الأصول) على الأداء المالي CFP والمتمثل في العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، القيمة السوقية للأسهم، العائد على السهم، نسبة القيمة السوقية/القيمة الدفترية للسهم، وتبين أن جميع المتغيرات ليس لها تأثير معنوي، مما يؤكد قبول الفرض الرئيسي الثاني للدراسة والذي ينص على: "لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة على الأداء المالي للشركات".

ثانياً: التوصيات

استكمالاً للمتطلبات المنهجية، واعتماداً على ما توصلت إليه الدراسة من استنتاجات، ولغرض الإفادة منها مستقبلاً، توصي الباحثة بضرورة:



1. إصدار معيار محاسبي للإفصاح عن تقارير الاستدامة، وإلزام الشركات المدرجة بالسوق السعودي بالإفصاح عن معلومات الاستدامة بأبعادها الثلاثة التي تعكس الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للشركات وفقاً لمتطلبات المبادرة العالمية لإعداد تقارير الاستدامة GRI/G4.
2. التزام الشركات بقواعد الحوكمة وضرورة تبني قوانين البيئة وادماج نشاطها في العمل المجتمعي لتحقيق التنمية المستدامة، مع عقد اجتماعات دورية لأعضاء سوق المال السعودي والهيئات الرقابية والتنظيمية والشركات لإيجاد حلول للعقبات التي تمنع الشركات من إعداد تقارير الاستدامة ضمن تقاريرها السنوية.
3. توعية المستثمرين بأهمية المعلومات الواردة في تقارير الاستدامة وتأثيرها على الأداء المالي مع القيام بعقد ورش عمل لمعدي التقارير المالية لتوعيتهم بأهمية الإفصاح عن تقارير الاستدامة وكيفية إعدادها.
4. إدراج مقررات التنمية المستدامة والمسئولية الاجتماعية للشركات في المقررات الأكاديمية بالجامعات السعودية.
5. إجراء مزيد من البحوث المستقبلية لاختبار العلاقة بين الإفصاح عن تقارير الاستدامة والأداء التنافسي للشركات أو دراسة أثر الإفصاح عن تقارير الاستدامة على إدارة الأرباح أو إجراء دراسة تتناول متغيرات مستقلة ورقابية أخرى لم تتناولها الدراسة الحالية ويتم تطبيقها على قطاع أخري وفي فترات مختلفة.

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية:

1. أبو عمارة، مصطفى محمد جمعة إسماعيل. (2019). الإفصاح عن المسؤولية البيئية في الشركات المساهمة السعودية، *Global Journal of Economics and Business*، المجلد 7، العدد 3، ص ص 286-302.
2. الاستعراض الطوعي الوطني الأول للمملكة العربية السعودية. (2018). نحو تنمية مستدامة للمملكة العربية السعودية، المنتدى السياسي رفيع المستوى لعام 2018م، ص ص 1-95.
3. الأسرج، حسين عبد المطلب. (2014). المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة للمملكة العربية السعودية، متاح على الرابط التالي: https://papers.ssrn.com/abstract_id=2419263
4. الأسرج، حسين عبد المطلب. (2018). المسؤولية الاجتماعية للشركات في المفهوم الإسلامي، المصدر: غير متوفر، ص ص 1-70.
5. البارودي، على سيد حسين عبد الرحمن. (2017). دراسة تحليلية لأثر تأكيد تقارير الاستدامة على التنمية المستدامة لمنشآت الاعمال، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ص ص 1-34.
6. بخيت، محمد بهاء الدين، عبد السلام، محمد، عبد الرازق، مروة محمد. (2019). دراسة أثر تقارير الاستدامة على الأداء المالي للشركات - دراسة تطبيقية على الشركات العقارية المدرجة في المؤشر المصري للمسؤولية الاجتماعية، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، العدد 2، المجلد 3، مايو، ص ص 75-105.
7. تقرير الاستدامة لمجموعة صافولا السعودية. (2013). ص ص 1-55، <https://www.savola.com>
8. تقرير الاستدامة. (2016). تقرير الاستدامة الأول عالمياً لقطاع الطرق والنقل العام وفق معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير، حكومة دبي، الامارات العربية المتحدة، ص ص 1-152.
9. تقرير الأمم المتحدة. (2004). كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع: الاتجاهات والقضايا الراهنة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك وجنيف، ص ص 1-142.



10. تقرير تمكين للاستشارات الإدارية والتنمية. (2007). الشركات السعودية والمسؤولية الاجتماعية التحديات وسبل التقدم: دراسة استكشافية، المعهد الدولي لاقتصاد البيئة والصناعة، جامعة لاند، السويد، فبراير، ص ص 1-49.
11. تقرير ديوان الرقابة المالية الاتحادية. (2013). تقرير الاستدامة: المفاهيم واطر العمل ودور الأجهزة الرقابية، العراق، ص ص 1-38.
12. الحاج، وفاء عمر التوم. (2018). الإفصاح المحاسب عن تقارير التنمية المستدامة وأثره على تقويم أداء المنشآت، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، مجلد 8، العدد 29، ص ص 98-130.
13. الدليل الإرشادي حول اعداد تقارير الاستدامة. (2018). الصادر عن بورصة عمان، ص ص 1-16.
- <https://www.globalreporting.org/standards/gssb-and-standard-setting>
14. الزامل، سليمان عبد الله. (2015). مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المساهمة السعودية: دراسة تحليلية للتقارير المالية السنوية لشركات الأسمت والبتروكيماويات، رسالة مستله من رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة أم القرى، ص ص 1-39.
15. شعبان، محمد رمضان محمد. (2019). أثر الإفصاح المحاسبي عن الاستدامة على قيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في مؤشر مسؤولية الشركات المصري، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد 1، ص ص 37-80.
16. الصالح، محمد عثمان محمد. (2019). تقارير الاستدامة للمنظمات، الشبكة السعودية للمسئولية الاجتماعية، متاحة على الرابط التالي: <https://csrsa.net/post/1333>
17. صبح، نبيل. (٢٠١٤). دراسة مدى التزام شركات المساهمة السعودية بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، بحث ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز.
18. عبد الرحيم، جمال كامل محمد. (2015). قياس أثر المؤشر المصري لمسئولية الشركات عن التنمية المستدامة في ضبط الاداء المالي مع دراسة ميدانية على الشركات المصرية المقيدة بالبورصة، اطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، السويس، جمهورية مصر العربية.

19. عبد الفتاح، روجية حسن محمد. (2019). دراسة محاسبية تحليلية لتطوير نظم تقييم الأداء باستخدام مؤشرات التنمية المستدامة: دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراه في المحاسبة، جامعة القاهرة، كلية التجارة، ص ص 1-359.
20. عبد الله، مصعب الطيب محسن. (2018). دور محاسبة الاستدامة في تحسين مستوي الإفصاح عن الاحداث غير المالية للمنشآت الصناعية: دراسة ميدانية على القطاع الصناعي السوداني، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ص ص 1-300.
21. عبده، إيمان محمد السعيد سلامه. (2019). أثر الإفصاح عن أداء الاستدامة على قيمة الشركة والقيود المالية لها ودور كل من نفوذ المدير التنفيذي وهيكل الملكية - دراسة تطبيقية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد 1، ص ص 1-90.
22. العرموطي، أحمد عدنان. (2013). أثر محاسبة الاستدامة على تقارير الإبلاغ المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان"، رسالة ماجستير، كلية الاعمال، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، ص ص 1-129.
23. عيروط، رنا مصطفى. (2015). أثر مستوي الافصاح عن أبعاد الاستدامة على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية، رسالة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، كلية الدراسات العليا، الأردن، ص ص 1-132.
24. الفار، سماح عاشور. (2018). العوامل المؤثرة علي الأداء المالي للشركات غير المالية المدرجة في بورصة فلسطين باستخدام نموذج Tobin's q، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، غزة، فلسطين، ص ص 1-135.
25. فريد، حنان هارون. (2016). أثر الإفصاح المحاسبي عن المعلومات غير المالية للمسئولية الاجتماعية والاستدامة على دقة تنبؤات المحللين الماليين، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 2، العدد 3، ص ص 8-21.
26. الفضلي، خالد زيدان عبد السلام، الدوعاجي، فاطمة وئام بن مراد. (2020). أثر الافصاحات غير المالية لتقارير الأعمال المتكاملة على الأداء المالي: دراسة استكشافية على القطاع المصرفي الليبي، مجلة البحوث المالية والاقتصادية، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، الإصدار الخامس، ص ص 20-41.



27. فؤاد، ريمون ميلاد. (2014). الآثار الإيجابية للإفصاح المحاسبي عن تقرير الاستدامة وانعكاساتها على الميزة التنافسية لمنشآت الأعمال- دراسة تطبيقية، جامعة القاهرة، مجلة المحاسبة المصرية، العدد 2.
28. فؤاد، ريمون ميلاد. (2016). "الآثار الإيجابية لتقرير الاستدامة: دراسة ميدانية على شركات المساهمة السعودية"، الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة، المجلد 20، العدد 4، ص ص 141-191.
29. القضاة، مصطفى عبد الله أحمد. (2015). "العوامل المؤثرة علي الأداء المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية مقاساً بالعائد علي الأصول والعائد علي حقوق الملكية للفترة 2005-2011"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد (23)، العدد الأول، يناير، ص ص 255-281.
30. قرني، أحمد بن عبد القادر. (2014). معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال في السعودية: آراء المراجعين الخارجيين والشركات، المجلة الأردنية في إدارة الاعمال، المجلد 10، العدد 3، ص ص 453-472.
31. قنديل، ياسر سعيد. (2016). مدى إفصاح الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية السعودي عن التنمية المستدامة ومحددات ذلك الإفصاح: دراسة تطبيقية، مجلة البحوث المحاسبية، جامعة طنطا، كلية التجارة، العدد 2، ص ص 314-380.
32. المبيضين، إبراهيم. (2016). تقارير الاستدامة أداة فاعلة لتقييم التزام المؤسسات في مجال التنمية المستدامة، متاحة على الرابط: <https://alghad.com>
33. المطارنة، علاء جبر. (2019). أثر الإفصاح عن مؤشرات الاستدامة في الأداء المالي لشركات التعدين والصناعات الاستخراجية المساهمة العامة الأردنية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد 4، العدد 11، ص ص 1-18.
34. مطر، محمد، الدعاس، عبد الله. (2015). تقارير الاستدامة كأداة لتقييم الأداء الاجتماعي للشركات الأردنية: تقرير الاستدامة للبنك العربي أنموذجاً، مجلة آفاق اقتصادية، كلية الاقتصاد والتجارة، المجلد 253، الإصدار 2557، ص ص 1-18.
35. معايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI) 101: الأساسيات. (2016).
36. ميلود، موسعي. (2020). التنمية المستدامة، مجلة الكترونية تصدر عن مركز العمل التنموي، العدد (122)، الصادر في 1 مارس 2020، متاح على الرابط التالي:
<https://www.maan-ctr.org>

ثانياً: باللغة الإنجليزية

1. Aggarwal, P. (2013). Sustainability Reporting and Its Impact on Corporate Financial Performance: A literature Review. *Indian Journal of Commerce and Management Studies*, IV (3), 51-59. available at <https://www.researchgate.net>.
2. Alsayegh, M. F., Abdul Rahmanand, R. and Saeid Homayoun. (2020). Corporate Economic, Environmental, and Social Sustainability Performance Transformation through ESG Disclosure. *Sustainability Journal*, 12 (3910), 1-20.
3. Balatbat. M., (2012). ESG Score and Its Influence on Firm Perform-ance: Australian Evidence. www.researchgate.net, last accesses 26-12-2017.
4. Chen, J. (2018). FTSE4Good Index Series. available at: <https://www.investopedia.com>.
5. Ching, Hong Yuh, Fábio Gerab, and Thiago Henrique Toste. (2017). The Quality of Sustainability Reports and Corporate Financial Performance: Evidence from Brazilian Listed Companies. *SAGE Open*, April-June 1–9, available at: journals.sagepub.com. DOI: 10.1177/2158244017712027.
6. Cho, Sang Jun et al. (2019). Study on The Relationship Between CSR And Financial Performance. *Sustainability*, 11(2), 1-26.
7. Corporate Knights Report. (2020). <https://www.corporateknights.com/reports/2019-world-stock-exchanges>.
8. Gaberman, B. (2008). A Global Overview of Corporate Social Responsibility. The John D. Gerhart Center for Philanthropy and Civic Engagement, American University in Cairo, Spring, 11-12.
9. GRI. (2020). available at <https://www.globalreporting.org>.
10. ISA, A. B. (2012). Sustainability Practices and Corporate Performance: A Case of Malaysia Companies. *UniversitiSains Malaysia, Penang*. Available at: <http://eprints.usm.my/26726/1/SustainabilityPracticesandCorporatePerformance.Pdf>
11. Jamil, C. Z. & Mohamed. R. (2016). Environmental Cost and Environmental Performance in Malaysian Small -Medium Manufacturing Enterprises. *International Information Institute (Tokyo), Information*, 19 (7B), 29-83.
12. Javeed, S. A. & Lefen. L. (2019). An Analysis of Corporate Social Responsibility and Firm Performance with Moderating Effects of CEO Power and Ownership Structure: A Case Study of the Manufacturing Sector of Pakistan. *Sustainability*, Vol. 11, Issue 1, 1-25.



13. Kasburn, Boon and Tze. (2016). Sustainability Reporting and Financial Performance of Malaysia Public Listed Companies. *Institutions and E-economics Journals*, 8 (4), 78-93.
14. KPMG Sustainability Report 2018, 6 May 2019, <https://home.kpmg>.
15. Li, Y.m Gong, M., Zhang, X. Y. & Koh, L. (2018). The Impact of Environmental, Social, and Governance Disclosure on Firm Value: The Role of CEO Power. *The British Accounting Review*, 50 (1), 60-75.
16. Nobanee & Nejla. (2017). Impact of Economic, Environmental and Social Sustainability Reporting on Financial Performance of UAE. Banks, www.ssrn.com Access on 30-10-2017.
17. Nor, N. M., Bahari, N. A. S., NorAmiera Adnan, S., Kamal, M. Q. A. S., and Alia, I. M. (2016). The Effects of Environmental Disclosure on Financial Performance in Malaysia, 7th International Economics & Business Management Conference. Kuantan: *Procedia Economics and Finance*, Available at: <http://www.sciencedirect.com>.
18. Ofori, Daniel F., Nyuur, Richard B. and S-Darko, Mildred D. (2014). Corporate social responsibility and financial performance: Fact or fiction? A look at Ghanaian banks. *Acta Commercial*, 14 (1), 1-11.
19. Oncioiu, I., Petrescu, A. G., Bilcan, F. R., Petrescu, M., Popescu, D. M. and Elena Anghel. (2020) Corporate Sustainability Reporting and Financial Performance. *Sustainability Journal*, 12 (4297), 1-13.
20. Philipova, E. (2020). The corporate value of sustainability reporting. available at <https://www.refinitiv.com>.
21. Purushottam, Sunita. (2020). Buckle up for sustainability reporting 2.0: Here are the trends we will be seeing in 2020. available at: <https://www.cnbctv18.com>.
22. Siew, Maria, David. (2013). The Relationship between Sustainability Practice and Financial Performance of Construction Companies. *Smart and Sustainable Built Environment*, 2 (1).
23. Uwuigbe, U. et al. (2018). Sustainability Reporting and Firm Performance: A Bi-Directional Approach. *Academy of Strategic Management Journal*, 17(3), 1-17.
24. Zabihollah, Rezaee, LingTuo. (2017). Voluntary Disclosure of Non-Financial Information and Its Association with Sustainability Performance. *Advances in Accounting*, 39, 47-59.

25. Zyadat. A. (2017). The Impact of Sustainability on the Financial performance of Jordanian Islamic Banks. International Journal of E-economics and Finance, 9 (1), 59-63.
26. 2020 Global 100 ranking. January 21, 2020, available at: <https://www.corporateknights.com>.

الملاحق

قائمة بأسماء وعدد شركات عينة الدراسة حسب القطاعات الصناعية السعودية

م	أسم القطاع	عدد الشركات في كل قطاع	العينة	أسماء الشركات
1	قطاع الصناعات البتروكيماوية	14	14	الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)
				شركة الأسمدة العربية السعودية (سافكو)
				شركة كيماويات الميثانول (كيماول)
				الشركة الوطنية للبتروكيماويات (بتروكيم)
				شركة ينبع الوطنية للبتروكيماويات (ينساب)
				شركة نماء للكيماويات
				شركة كيان السعودية للبتروكيماويات
				شركة رابغ للتكرير والبتروكيماويات (بترو رابغ)
				شركة التصنيع للبتروكيماويات
				الشركة المتقدمة للبتروكيماويات
				شركة الصحراء للبتروكيماويات
				المجموعة السعودية للاستثمار الصناعي
				شركة اللجين
				الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات (سبكيم)
الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)				
2	قطاع الاسمنت	14	14	شركة أسمنت القصيم
				شركة أسمنت المنطقة الجنوبية
				شركة أسمنت المنطقة الشرقية
				شركة أسمنت اليمامة السعودية المحدودة
				شركة أسمنت تبوك
				شركة أسمنت ينبع
				شركة الاسمنت السعودية
				شركة الاسمنت العربية
				شركة أسمنت نجران
				شركة أسمنت حائل
				شركة اسمنت المدينة
				شركة اسمنت المنطقة الشمالية
				شركة اسمنت الجوف



شركة أسمنت أم القري								
الشركة السعودية للكهرباء	3	3	قطاع الطاقة والمرافق	3				
أرامكو السعودية			الخدمية					
شركة الغاز والتصنيع الاهلية (غازكو)	14	14	قطاع الزراعة والصناعات الغذائية	4				
الشركة السعودية لمنتجات الألبان والأغذية (سدافكو)								
الشركة الوطنية للتنمية الزراعية								
الشركة السعودية للأسمك								
شركة الجوف الزراعية								
شركة الشرقية الزراعية								
شركة القصيم الزراعية								
شركة المراعي								
شركة وفرة للصناعة والتنمية								
شركة بيشة للتنمية الزراعية								
شركة تبوك للتنمية الزراعية								
شركة جازان للتنمية								
مجموعة صافولا								
شركة حائل للتنمية الزراعية								
شركة مجموعة أنعام الدولية الفايزة								
شركة الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة (مسك)	15 (العجيل متوقفة)	16	قطاع التشييد والبناء	5				
الشركة السعودية للتنمية الصناعية (صدق)								
الشركة العربية للأنابيب								
شركة الباطين للطاقة والاتصالات								
الشركة السعودية لإنتاج الأنابيب الفخارية								
شركة البحر الأحمر لخدمات الإسكان								
شركة الجبس الاهلية								
شركة الخزف السعودي								
شركة الزامل للاستثمار الصناعي								
شركة الكابلات السعودية								
شركة أميانتيت العربية السعودية								
شركة اتحاد مصانع الاسلاك								
شركة الصناعات الكهربائية								
الشركة السعودية لأنابيب الصلب (انابيب السعودية)								
شركة أبناء عبد الله عبد المحسن الخضري								
60 شركة					إجمالي عدد الشركات			
(5 سنوات * 60 شركة) = 300 مشاهدة					إجمالي عدد المشاهدات			